الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

موجز قُطري 2016

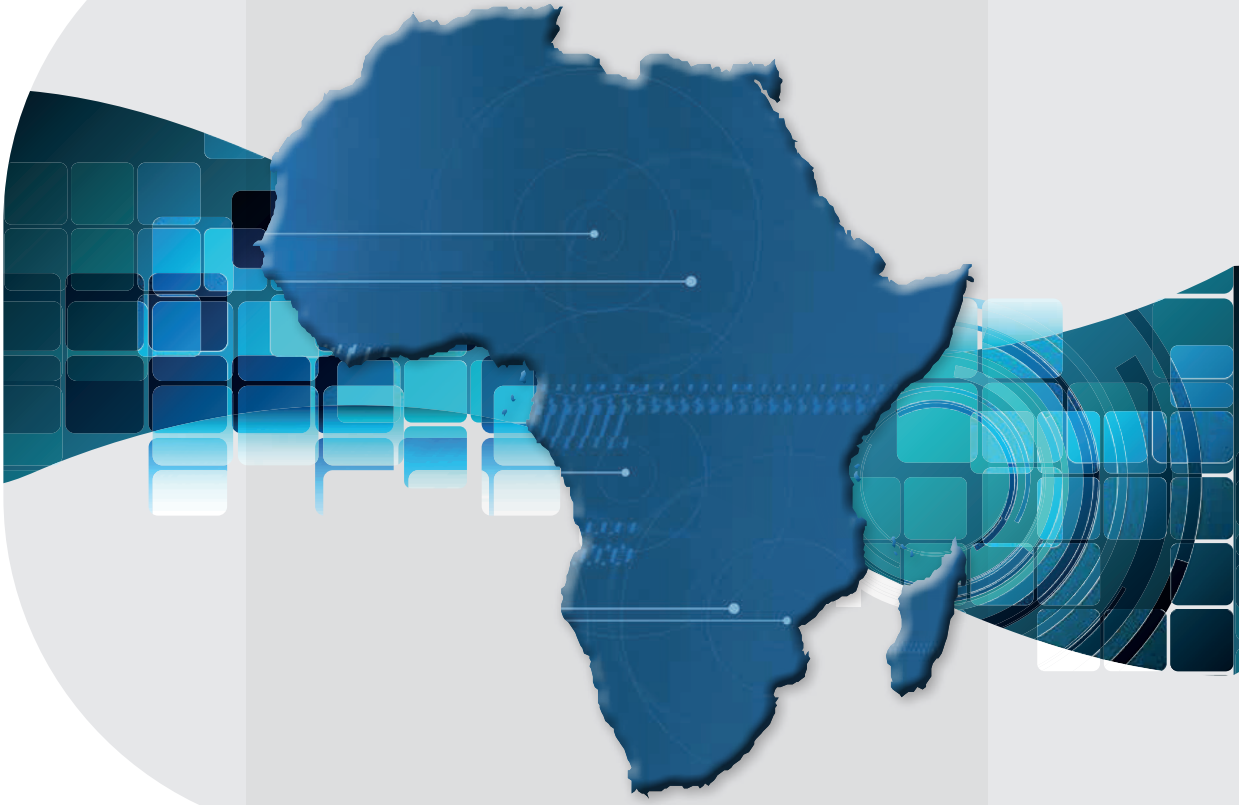

الجزائر

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

موجز قُطري 2016

الجزائر

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

طلب هذه الوثيقة
لطلب نُسخ من الموجز القطري لموريتانيا يُرجى الاتصال بالجهة التالية:
Publications Section
Economic Commission for Africa
P.O. Box 3001
Addis Ababa, Ethiopia

Tel. : +251 11 544-9900
Fax : +251 11 551-4416
E-mail : ecainfo@uneca.org
Web : www.uneca.org

ولتنزيل نسخة إلكترونية مجاناً من منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يرجى الدخول إلى الموقع التالي :
www.uneca.org/publications

United Nations 2017 ©
Addis Ababa, Ethiopia
All rights reserved
First printing: March 2017

ISBN : 978-99944-70-20-4

ويجوز الاقتباس من هذا المنشور وإعادة طبعه مجاناً. ويتعين إشعار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بذلك وموافاتها بنسخة من هذا المنشور.

ملاحظة
لا تشكل التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة وطريقة عرض محتواها بأي حال من الأحوال تعبيرا عن رأي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو بشأن سلطاتها أو ترسيم حدودها أو امتدادها أو نظامها الاقتصادي أو مستوى تنميتها. ولا تُستخدم العبارات من قبيل « متقدم النمو» أو «صناعي» أو «نام» إلا للأغراض الإحصائية، ولا تنطوي بالضرورة على إصدار حكم على المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة معينة في عملية التنمية.

المحتويات

شكر وعرفان ..... د

نبذة عن الجزائر ..... هـ

1. مقدمة 1

2. السياق الوطني ودون الإقليمي 3

3. الأداء الاقتصادي 7

1.3. النمو الاقتصادي 7

2.3. المالية العامة 11

3.3. السياسة النقدية 13

4.3. ميزان المدفوعات والمبادلات إلخارجية 14

5.3. حساب رأس المال 16

4. التنمية الاجتماعية 17

1.4. آفاق التنمية البشرية والديموغرافية 17

2.4. اتجاه الفقر وآفاق العمالة 18

3.4. اتجاه مؤشرات التعليم 22

4.4. اتجاه مؤشرات الصحة 23

5.4. الاعتبارات الجنسانية 25

5. التحديات التي ينبغي التصدي لها: ترشيد المالية العامة دون كبح النمو الاقتصادي 27

1.5. العجز المالي: اعتماد المالية العامة بصورة مفرطة على المواد الهيدروكربونية 27

2.5. خفض عجز الميزانية: هوامش مرونة هامة 30

1.2.5. زيادة الموارد وتنويعها 31

2.2.5. التحكم في تطور النفقات العامة 34

3.2.5. زيادة فعالية النفقات العامة 36

3.5. الإصلاح من أجل خفض هشاشة الاقتصاد نتيجة الصدمات التي قد تصيب النفقات العامة 37

6 - الموجز القُطري للجزائر: تقييم جودة البيانات الوطنية 41

المراجع 43

شكر وعرفان

يكمن الهدف من سلسلة الموجزات القطرية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنتاج ونشر تحليلات وتوصيات في مجال السياسات العامة لكل بلد وكل منطقة دون إقليمية بغرض تحقيق تحول اقتصادي من شأنه تعزيز النمو المطّرد والتنمية الاجتماعية المستدامة، وتوطيد التكامل الإقليمي، وتيسير التخطيط الإنمائي والحوكمة الاقتصادية. والموجزات القطرية هي نتاج للتعاون بين المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية والمركز الأفريقي للإحصاءات، فضلاً عن المساهمات التي قدمتها شُعب سياسات الاقتصاد الكلي؛ والتكامل الإقليمي والتجارة؛ وسياسات التنمية الاجتماعية.

وقد قام بإعداد الموجز القطري للجزائر المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية وقسم المبادرات دون الإقليمية، بتنسيق من الخبير الاقتصادي السيد زبير بن حموش. وساهم في الموجز القطري كل من السادة عمر عبد الرحمن، رئيس مركز البيانات بالإنابة، وإيزيدور كاهوي، المختص في الإحصاءات، ومحمد مُصدّق، مساعد باحث رئيسي.

وجرى إعداد الموجزات القطرية بتنسيق عام وتوجيه من السيدة جيوفاني بيها، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المسؤولة عن نشر المعرفة.

وقدّم فريق المراجعة الداخلية الذي أنشأه قسم الجودة التشغيلية التابع للجنة الاقتصادية تعليقات ومساهمات قيّمة.

كما نتقدم بالشكر للأستاذ رفيق بوكلية، وهو الخبير الاستشاري، الخارجي، على دقة ملاحظاته. والشكر موصول لمنظمة "أوبن ووتش داتا" (Open Watch Data) على اضطلاعها بمراجعة البيانات وتحليلها.

ولا بد في الختام من تنويه خاص بقسم المنشورات في اللجنة الاقتصادية على تحرير هذا الموجز القطري وترجمته وتصميمه البياني وطباعته.

نبذة عن الجزائر

معلومات عامة		الترتيب	
المنطقة دون الإقليمية	شمال أفريقيا	دليل التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	83/188 (2014)
اللغة الرسمية	العربية	دليل الفوارق بين الجنسين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	85/155 (2015)
العملة	الدينار	دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا (مؤسسة مو إبراهيم)	20/54 (2015)
العاصمة	الجزائر	دليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (البنك الدولي)	163/189 (2015)
العضوية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية	اتحاد المغرب العربي	دليل مدركات الفساد (منظمة الشفافية الدولية)	100/175 (2015)

النمو الاقتصادي

يقاوم الاقتصاد الجزائري الأزمة التي أصابت قطاع المواد الهيدروكربونية في النصف الثاني من عام 2014، حيث سجل معدل نمو بلغ 3.9 في المائة في عام 2015 مقابل 3.8 في المائة في عام 2014. وتتوقع الحكومة تسجيل تباطؤ طفيف في النمو عام 2016 بنسبة 3.5 في المائة.

سياسة الميزانية وسياسة المديونية

انتقل سعر برميل النفط من متوسط بلغ أكثر من 111 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام 2011 إلى أقل من 55 دولار نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2014. وقد تأثرت المالية العامة بشدة من انخفاض أسعار النفط بما أن تمويل ميزانية الدولة من الجباية البترولية يبلغ أكثر من 60 في المائة. وبذلك، قُدر عجز الميزانية بنسبة 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015.

التضخم والسياسة النقدية

بلغ التضخم الذي يشهد تراجعاً سنوياً، ذروته في كانون الثاني/يناير 2013 بنسبة قدرها 8.9 في المائة ثم انخفض ليسجل حداً أدنى نسبته 1.5 في المائة في آب/ أغسطس 2014. تلته بعد ذلك مرحلة من الارتفاع بلغ فيها التضخم 5.3 في المائة في أيلول/سبتمبر 2015.ولقد بلغ التضخم السنوي في الجزائر العاصمة وضواحيها 4.8 في المائة في عام 2015 مقابل 2.9 في المائة في عام 2014. ففي عام 2015، وصل التضخم إلى 4.4 في المائة مقابل 3.8 في المائة في عام 2014. كما عاد التضخم المسمى بالهيكلي، أي ذلك الذي لا يشمل السلع غير مستقرة السعر (المواد الغذائية الطازجة بشكل أساسي)، للارتفاع مسجلا معدلاً سنوياً قدره 4.2 في المائة في أيلول/ سبتمبر 2015.

الحساب الجاري والأداء التجاري

بلغ عجز الميزان التجاري 18016.7 مليار دينار جزائري في عام 2015، بعدما كان قد سجل معدل فائض قدره 1890 مليار دينار في عام 2011. [1] وفي حين انخفضت الصادرات بنسبة 34.6 في المائة بين عامي 2011 و2015، ارتفعت الواردات بنسبة 54 في المائة.

الاستثمار المباشر الخارجي

تظل الاستثمارات المباشرة الأجنبية ضعيفة نسبياً حيث أنها لا تتجاوز 220 مليار دينار جزائري سنوياً (أي حوالي 2 مليار دولار). فمنذ عام 2013، نشهد تراجعا في الاستثمارات المباشرة الأجنبية من 155.85 مليار في عام 2013 إلى 125.44 مليار في عام 2014، وناقص 69 مليار في عام 2015.

ديناميةالسكان

خلال عقد من الزمن، ارتفع العدد الإجمالي للسكان بنسبة 18.96 في المائة إذ انتقل من 33.96 مليون نسمة في عام 2005 إلى 40.4 مليون نسمة في الأول من كانون الثاني/يناير 2016.

1 يبلغ معدل صرف دولار الولايات المتحدة مقابل الدينار الجزائري 110,85 حالياً (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016)

الفقر

سجلت الجزائر تراجعاً معتبراً في معدل الفقر. وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، صُنفت الجزائر ضمن البلدان العشرين التي خفضت بصفة كبيرة عجزها في مؤشر التنمية البشرية بين عامي 1990 و2015. ومع ذلك، لا تزال الفوارق الاجتماعية والإقليمية تشكل تحديًّا رئيسيًّا.

العمالة

بالرغم من التراجع المعتبر لمعدل البطالة من 29.5 في المائة في عام 2000 إلى 10 في المائة بين 2010 و2011، عاد إلى الارتفاع مسجلاً نسبة 11.2 في المائة في عام 2015. كما انتقل معدل البطالة في أوساط الشباب من عمر 15 إلى 24 سنة من 22.4 في المائة في عام 2011 إلى 29.8 في المائة في عام 2015.

الصحة

منذ الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بذل البلد جهوداً كبيرة لتحسين مؤشرات الصحة السكانية، ومع ذلك، يظل هناك مؤشران يثيران القلق: وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي لاتزال عند مستوى مرتفع نسبيًّا وهو 25.7 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي، والوفيات النفاسية البالغة أكثر من 60حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي.

التعليم

حققت الجزائر تقدما لا يمكن إنكاره في توسيع مجال إتاحة التعليم. ففي الفترة 2013 – 2014، أصبح 98.5 في المائة من الأطفال في سن السادسة ملتحقين بالمدارس، في حين لم تتعد نسبتهم 43 في المائة في عام 1966. ومع ذلك لا تزال فعالية نظام التعليم تشكل تحديًّا للبلد، حيث تظل مستويات الرسوب والتسرب الدراسي مرتفعة.

تقييم المساواة بين الجنسين

تشير الإحصاءات في الجزائر إلى وجود فوارق لصالح الرجال في أهم المجالات كالتعليم العالي والعمالة في القطاع غير الزراعي والحصول على القروض (اقتراض الرجال والنساء من الهيئات المالية).

1

مقدمة

يحاول الاقتصاد الجزائري التصدي للأزمة التي أصابت قطاع المواد الهيدروكربونية خلال النصف الثاني من عام 2014، وذلك بتحقيق معدل نمو بلغ 3.9 في المائة في عام 2015 مقابل 3.8 في المائة في 2014. فبالرغم من انخفاض أسعار النفط (40 في المائة في النصفين الأول والثاني من عام 2014) وتأثيره على المالية العامة، سمح الاستثمار العام المطرد وسخاء سياسة إعادة التوزيع في الحفاظ على وتيرة النمو. وبالفعل، سجل الاستثمار في القطاع العام متوسط نمو بلغ 12 في المائة بين 2011 و2015، و26 في المائة في عام 2015. كما ناهزت النفقات الاجتماعية نسبة 10.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المواد الهيدروكربونية نمواً بنسبة 5.5 في المائة في عام 2015 مقابل 5.6 في المائة في عام 2014 بمتوسط قدره 6.8 في المائة بين عامي 2011 و2013. وقد قام نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 على الزراعة بمساهمة قدرها 0.8 نقطة مئوية والتجارة 0.7 نقطة مئوية والبناء والأشغال العمومية 0.5 نقطة مئوية والنقل والاتصالات 0.5 نقطة مئوية. وكان التضخم السنوي قد بلغ ذروته مسجلاً نسبة 8.9 في المائة في عام 2013 ثم تراجع ليبلغ حدًّا أدنى قدره 1.5 في المائة في آب/أغسطس 2014. وبعد ذلك، عرف التضخم مرحلة من الارتفاع بلغ سقفها 5.3 في المائة في أيلول/سبتمبر 2015. وقد زاد التضخم السنوي بنسبة 4.8 في المائة في عام 2015 مقابل 2.9 في المائة في عام 2014.

وعلى الصعيد الخارجي، شهد الميزان التجاري الذي بلغ فائضا قدره 1890 مليار دينار في عام 2011، عجزاً بقيمة ناقص 18016.7 مليار دينار في عام 2015. ففي حين انخفضت الصادرات بنسبة 34.6 في المائة بين عامي 2011 و2015، ارتفعت الواردات بنسبة 54 في المائة في الفترة نفسها.

وعلى الصعيد الاجتماعي، وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، تُعتبر الجزائر واحدة من البلدان العشرين التي حققت أكبر تخفيض في عجزها من حيث مؤشر التنمية البشرية بين 1990 و2015، فحسب تقرير التنمية البشرية (2015) الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صُنفت الجزائر في المرتبة 83 عالميا بمؤشر تنمية بشرية قدره 0.736 مُتقدمةً على البلدان الأخرى للمنطقة دون الإقليمية على غرار ليبيا التي جاءت في المرتبة 93 وتونس في المرتبة 96 ومصر في المرتبة 108 والمغرب في المرتبة 126 عالمياً.

أما على الصعيد الهيكلي، وبالرغم من الرخاء المالي غير المسبوق منذ العقد الأول من الألفية الثالثة مع الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط، لم يستطع البلد إطلاق مرحلة التحول نحو التنويع بما في ذلك التنويع الاقتصادي، وتنويع الصادرات، وتنويع موارد الميزانية. ولا تمثل الصناعة سوى 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل أكثر من 15 في المائة في البلدان المجاورة، فيما تطغى على قطاع الخدمات التجارةُ والنقلُ اللذان يعتمدان على قطاع المواد الهيدروكربونية والواردات. وتشكل صادرات المواد الهيدروكربونية على نحو ثابت من 95 إلى 98 في المائة من الصادرات. وفيما يخص الميزانية، تعتمدُ أكثر من 60 في المائة من موارد الخزينة على الجباية البترولية (في عام 2014). وبالتالي، ستبقى الجزائر على المديين المتوسط والبعيد تواجه تحدي التنويع الاقتصادي. فعلى المدى القصير، ينبغي على البلد مجابهة عجز الميزانية الآخذ في التفاقم بسبب الهبوط الشديد في سعر النفط، إذ وصل الميزان المالي إلى ناقص 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 وانخفض في عام 2015 إلى ناقص 16 في المائة. ويكمن التحدي الذي تواجهه السلطات العامة في كيفية التوصل إلى التحكم في تدهور حالة المالية العامة دون كبح وتيرة النمو.

ويتألف هذا الموجز القطري من ستة أقسام ترتبط بالعوامل الأساسية للاقتصاد الجزائري، وهي:

- السياق الوطني ودون الإقليمي؛
- النمو الاقتصادي؛
- المالية العامة؛
- السياسة النقدية؛
- ميزان المدفوعات والمبادلات إلخارجية؛
- حساب رأس المال والحساب المالي؛

ويكتمل تحليل هذه العوامل بدراسة المجالات الثلاثة التالية على وجه التحديد:

- عملية التكامل الاقتصادي؛
- التنمية الاجتماعية؛
- التحديات التي ينبغي التصدي لها : ترشيد المالية العامة دون كبح وتيرة النمو.

2

السياق الوطني ودون الإقليمي

تواجه المنطقة دون الإقليمية عدة تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية. ولا يزال الاضطراب يمثل تحديًا لبعض بلدان المنطقة دون الإقليمية في ظل تزايد انعدام الأمن. فقد تأثرت الجزائر بشكل خاص بالوضع الأمني في الساحل وليبيا والشرق الأوسط حيث بلغت النفقات العسكرية 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015.

ولا يزال السياق الأمني يشكل عبئا ثقيلا على النشاط الاقتصادي في تونس، حيث تمثل السياحة مصدراً هاماً للدخل. فطيلة العام 2015، بلغ معدل توافد السياح على البلد 30.8 في المائة. وانخفضت إيرادات السياحة بنسبة 35.1 في المائة مقارنة بعام 2014 لتتراجع إلى 2355 مليار دينار تونسي. وفي مصر، وبعد انتعاش طفيف للسياحة في عام 2015، أثرت الاعتداءات التي وقعت في النصف الأول من عام 2016 على السياحة الوافدة وآفاق تعافي هذا القطاع. إذ تراجع عدد السياح في آذار/مارس 2016 بنسبة 13.7 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وتشهد المنطقة دون الإقليمية أيضاً انخفاضا في سعر النفط، وهو ما خلّف آثاراً سلبية على كل من الجزائر والسودان وليبيا، في حين استفادت منه البلدان المستوردة للنفط. وقد أدى تراجع أسعار المواد الهيدروكربونية في السوق الدولية إلى انخفاض طفيف في عجز رصيد الطاقة في تونس بنسبة ناقص 6.8 في المائة. وفي المغرب، انخفضت تكلفة الطاقة بنسبة 31.2 في المائة مع نهاية آيار/مايو 2016، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2015 لتبلغ 19.9 مليار درهم. وتراجعت حصة مواد الطاقة من إجمالي الواردات إلى 12.2 في المائة بعد أن كانت نسبتها 18.5 في المائة في العام السابق.

وقد تأثر السودان كثيرا بتراجع أسعار النفط حيث انخفضت صادراته من المواد الهيدروكربونية بنسبة 53 في المائة بين عامي 2014 و2015 لتصل إلى 627 مليون دولار فقط في عام 2015.

وفي الجزائر، علاوة على التحدي الأمني، خلفت الأزمة الاقتصادية لعام 2014 عواقب وخيمة على المالية العامة، فقد تراجعت الضرائب على النفط بمعدل الثلث في عام 2015 وكذا الموارد الإجمالية للميزانية بنسبة 12 في المائة.

ولقد سمح إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في عام 2000 الذي دعمه الفائض المالي المتاح آنذاك بفضل سعر البرميل المرتفع، بتخفيف صدمة تراجع سعر النفط الذي بلغ 50 في المائة. ولذلك،

فإن النمو الاقتصادي لم ينطلق بعد رغم تمكن الدولة من مواصلة سياستها لإعادة توزيع المستوى المرتفع من الاستثمار العام والحفاظ عليه.

وبالتالي، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 3.9 في المائة مقابل 3.5 في المائة بالنسبة لشمال أفريقيا و3.7 في المائة بالنسبة لأفريقيا (الشكل 1).

الشكل 1 : معدل النمو في الجزائر وشمال أفريقيا وأفريقيا (بالنسبة المئوية)

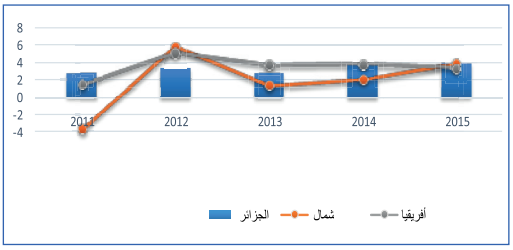

المصادر: نمو الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء. نمو أفريقيا، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لأمانة منظمة الأمم المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر *2015*. نمو شمال أفريقيا، حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ومع ذلك، تؤثر آفاق الانخفاض المستمر لسعر البرميل تأثيراً كبيراً على السلطات العامة، الأمر الذي قد يضطرها إلى إجراء خفض كبير في النفقات العامة في الوقت الذي كان فيه النمو يرتكز على سياسة مالية توسّعية. وقد يؤدي التوقف المفاجئ للاستثمار العام إلى كبح الاقتصاد وإدخال الجزائر في أزمة اقتصادية واجتماعية أكثر حدة. وتواجه الحكومة تحدياً يتمثل في العمل على ترشيد المالية العامة بالموازاة مع التخفيف من الأثر السلبي الذي قد ينتج عنه وينعكس على النمو. وهو التحدي الأهم على المدى القصير. وتوحي كل المؤشرات على أنه السيناريو المرجح في عام 2016. فقد تراجع الاستثمار في القطاع العام بنسبة 20 في المائة بين ما تم تحقيقه في عام 2015 والاستثمار المقرر في قانون المالية الذي تمت مراجعته في عام 2016.

إن إمكانيات التنويع الاقتصادي هامة نظرا لأن الجزائر بلد مصدر لسلعة أساسية واحدة. وفي هذا الصدد، يعتبر تحقيق تكامل إقليمي بصورة أسرع وأكبر للبلد أمراً حيوياً قصد تمكينه من إدراج اقتصاده ضمن سلاسل القيمة الإقليمية بوجه خاص.

ويصنف دليلُ التكامل الإقليمي الذي تُعده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الجزائر في المرتبة الثالثة بين دول اتحاد المغرب العربي بعلامة 0.47.

الإطار 1 :

التكامل الإقليمي : تحتل الجزائر المرتبة الثالثة في اتحاد المغرب العربي حسب الدليل الكلي للتكامل الإقليمي

الجدول 1 : موجز أداء الجزائر فيما يتعلق بأبعاد مختارة من دليل التكامل الإقليمي الأفريقي

الأداء الكلي-				
حرية تنقل الأفراد- العلامة 0.8 – المرتبة الأولى في منطقة اتحاد المغرب العربي.	التكامل التجاري- العلامة 0.97، – المرتبة الرابعة. البلد الأفضل أداء هو تونس.	التكامل الإنتاجي -العلامة 0.67 – المرتبة الرابعة. البلد الأفضل أداء هو تونس.	الهياكل الأساسية- العلامة 0.37 – المرتبة الرابعة. البلد الأفضل أداء هو ليبيا.	التكامل المالي وتقارب سياسات الاقتصاد الكلي – العلامة 0.15 المرتبة الثالثة. البلد الأفضل أداء هو المغرب.

حسب مؤشر حرية تنقل الأفراد، حصلت الجزائر على درجة جيدة (إذ تبوّأت المرتبة الأولى)، إذ إن البلد يسمح لمواطني البلدان الأخرى في اتحاد المغرب العربي بالدخول إليه دون تأشيرة دخول، كما أنه صادق على معاهدات اتحاد المغرب العربي المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص وحق الاستقرار وحرية تنقل العمال.

وحسب مؤشر التكامل التجاري، تبوأت الجزائر المرتبة الرابعة. ويبلغ متوسط التعريفة الجمركية التي تطبقها على الواردات من اتحاد المغرب العربي حوالي 4 في المائة (بيانات عام 2014)؛ وهي ثاني أعلى تعريفة في التكتل، ولا تسبقها سوى موريتانيا. أما مستوى التجارة مع الدول الأخرى للجماعة الاقتصادية والإقليمية، فهو لا يزال ضعيفاً نسبياً (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي): فبين 2010 و2013، لم تمثل ورادات البلد من دول الاتحاد سوى 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت نسبة الصادرات نحو دول الاتحاد 0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يُصنف الجزائر في المرتبة الثانية بين دول الاتحاد حسب هذا المؤشر.

وحسب مؤشر التكامل الانتاجي، تحتل الجزائر المرتبة الرابعة. ويبقى مستوى تكامل الاقتصاد الجزائري في سلاسل القيمة الإقليمية ضعيفاً. كما تعد تجارتها مع شركائها معتدلة في تكاملها. وما بين 2010 و2013، احتلت الجزائر المرتبة الثالثة مقارنة بباقي بلدان اتحاد المغرب العربي، من

حيث أداءها حسب دليل التكامل التجاري إلخاص بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وبلغت نسبة السلع الوسيطة في وارداتها من بلدان اتحاد المغرب العربي 29 في المائة (أعلى نسبة داخل الاتحاد) في حين لم تتجاوز نسبة السلع الوسيطة في صادراتها نحو بلدان المنطقة في المتوسط 2 في المائة (أضعف نسبة بين بلدان الاتحاد).

وفيما يتعلق بمؤشر الهياكل الأساسية، تُصنف الجزائر في المرتبة الرابعة. ويُعد سعر الاتصالات بالأجهزة الجوالة نحو أفريقيا مرتفعاً إلى حد ما وتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة عشرة من بين البلدان الأفريقية الثماني والثلاثين الأكثر غلاء والتي توفرت بيانات بشأنها. واحتل البلد المرتبة الرابعة بين البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من حيث متوسط أداء مؤشر تنمية الهياكل الأساسية التابع لمصرف التنمية الأفريقي لما بين 2010 و 2012. وتعتبر حوالي 58 في المائة من الرحلات الجوية الدولية باتجاه الجزائر ونحوها رحلات بين بلدان الاتحاد، الأمر الذي يضع الجزائر في المرتبة الثانية خلف ليبيا وفقاً لهذه النسبة.

وفي المجمل، يبدو أداء الجزائر فيما يخص التكامل الإقليمي غير واضح المعالم. فالبلد يحظى بتصنيف جيد في مجال حرية تنقل الأفراد ولكنه يوجد في المرتبة ما قبل الأخيرة بين دول الاتحاد في ما يتعلق بالمؤشرات الأخرى للدليل. ويتوجب على الجزائر خفض تعريفاتها الجمركية المطبقة على التجارة داخل الاتحاد وكذا تحسين تكاملها في سلاسل القيمة الإقليمية لتنهض بأدائها.

3

الأداء الاقتصادي

1.3. النمو الاقتصادي

لا يزال النمو يعتمد بشكل كبير على قطاع المواد الهيدروكربونية. ففي عام 2013، بلغ 2.8 في المائة بسبب الانخفاض الكبير بمقدار ناقص 5.5 في المائة في القيمة المضافة لهذا القطاع. وبالفعل، فقد سجل الإنتاج في هذا الأخير تراجعاً دام ما يقارب 9 أعوام. وبالتالي، وجراء انخفاض الإنتاج، انخفضت مساهمة قطاع المواد الهيدروكربونية في النمو، وإن ظلت مرتفعة. وفي عام 2013، كانت مساهمة هذا القطاع في النمو سلبية، إذ بلغت ناقص 1.9 نقطة مئوية.

وشهد عام 2014 تراجعاً حادًّا في أسعار النفط التي فقدت 40 في المائة من قيمتها في أقل من ستة أشهر. وانتقل متوسط سعر البرميل من 111 دولاراً في عام 2011 إلى أقل من 55 دولاراً أواخر كانون الأول/ديسمبر 2014. لكن النمو عرف انتعاشاً مقارنة بعام 2013 حيث بلغ 3.8 في المائة، ويعود الفضل في ذلك خصوصا إلى تراجع أقل في حجم قطاع المواد الهيدروكربونية (ناقص0.6 في المائة) وإلى الزيادة الكبيرة في الطلب الداخلي المدفوعة بالنفقات العامة (الاستثمارات العامة، وسياسة إعادة التوزيع، والعمالة في القطاع العام، وزيادة الأجور في الخدمة العامة ...إلخ). وسجل الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المواد الهيدروكربونية، مدفوعاً كذلك بالنفقات العامة، ارتفاعاً قدره 5.6 في المائة في عام 2014، بتراجع طفيف مقارنة بعام 2013 (5.9 في المائة). وتعتبر قطاعات البناء والأشغال العامة (0.7+ نقطة) والنقل والاتصالات (0.5+ نقطة) والتجارة (1.2+ نقطة) أكثر القطاعات التي ساهمت في هذا النمو. أما قطاع المواد الهيدروكربونية فقد ساهم، من جهته، بناقص 0.2 نقطة مئوية في النمو.

وفي عام 2015، استقر نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود 3.9 في المائة رغم سعر البرميل المنخفض لأدنى مستوياته على الإطلاق. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المواد الهيدروكربونية 5.5 في المائة مقابل 5.6 في المائة في عام 2014، لكنه يظل في تراجع ملحوظ مقارنة بعامي 2012 و2013 (7 في المائة). ويعزى نمو الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء المواد الهيدروكربونية، أساسا إلى الزراعة (0.8 في المائة)، والبناء والأشغال العمومية (0.5 في المائة)، وقطاع النقل والاتصالات (0.5 في المائة)، والتجارة (0.7 في المائة). وارتكز نمو القطاعين الأخيرين على زيادة الواردات التي سجلت بدورها نمواً مذهلاً، حيث انتقلت من 1820 مليار دينار في عام 2005 إلى 4780 مليار في عام 2015.

ولقد كان الاستثمار في القطاع العام بمثابة المحرك الأساسي للزيادة التي عرفتها الواردات، حيث انتقلت ميزانية النفقات الرأسمالية من 1921 مليار دينار في عام 2010 إلى 3154 مليار دينار في عام 2015. وشكلت الواردات الرأسمالية 32.4 في المائة من إجمالي الواردات في عام 2014. وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بأن السلطات العامة وضعت خططاً للتنمية مدتها خمس سنوات تتسم بطموح كبير. ومن المنتظر أن تصل قيمة برنامج التنمية للفترة 2004-2009 إلى 17500 مليار دينار، وقيمة برنامج التنمية للفترة 2010-2014 إلى 21214 مليار دينار. وتنوي الحكومة تخصيص ميزانية قدرها 23000 مليار دينار (264 مليار دولار) لتمويل البرنامج إلخاص بالفترة 2015-2019. ويبلغ متوسط تنفيذ هذه البرامج ما بين 60 إلى 70 في المائة.

ولقد خُصصت هذه البرامج أساساً للاستثمارات الهيكلية العامة (كالهياكل الأساسية والسكن). وقبل عام 2014، كان رِفد هذه النفقات العامة يجري عن طريق إيرادات النفط الضخمة. لكن وفي ظل تراجع إيرادات النفط، أثقلت سلسلة النفقات كاهل المالية العامة كثيرا. وعليه فالنسق الجيد للنمو في عام 2015 تحقق على حساب اتساع كبير في عجز الميزانية الذي بلغ ناقص 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
وفي عام 2015، تمثلت القطاعات التي حققت أعلى نسب نمو في الزراعة (7.6 في المائة)، والنقل (6 في المائة)، والتجارة (6 في المائة) والبناء والأشغال العمومية (5.3 في المائة). ويُفسر نمو قطاع الزراعة بإنتاج الحبوب الغذائية بفضل الظروف المناخية الملائمة. ويُعزى نمو قطاعَي النقل والتجارة إلى زيادة الواردات بنسبة 10 في المائة مقارنة بعام 2014 (لارتباط تلك الخدمات بالواردات ارتباطاً وثيقاً). ولكن تجدر الإشارة إلى التراجع في التباطؤ في التجارة (أكثر من 10.2 في المائة في عام 2014) وفي البناء والأشغال العمومية (أكثر من 6.9 في المائة في عام 2014). وتظل الصناعة ضعيفة، حيث بلغت حصة مساهمة قطاع الصناعة من حيث القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي 5 في المائة في عام 2015 (الشكل 2)، مقابل أكثر من 7 في المائة في العقد الأول من الألفية الثالثة، ونموا قدره 4.6 في المائة في عام 2015 مقابل 4 في المائة في عام 2014. وعرف قطاع المواد الهيدروكربونية قفزة نوعية في الربع الأخير من عام 2015، مسجلاً زيادة قدرها 5 في المائة في حجمه مقابل تراجع بلغ 7.9 في المائة في الثلاثي نفسه من عام 2014. وسجلت القيمة المضافة للقطاع زيادة قدرها 0.4 في المائة في عام 2015 مقابل تراجع قدره 0.6 في المائة في عام 2014.

وعلى المدى القصير، سيكون تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو محدوداً بسبب الدينامية الداخلية للقطاع الخاص، والاستثمار الذي يظل مرتفعاً في القطاع العام، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية الكبيرة التي مثلت 10.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 و9.4 في المائة في عام 2014. ولكن، على المدى المتوسط، قد يكون لتجميد برامج الاستثمار غير المدرجة في الميزانية أثر سلبي على النمو، لا سيما في ظل غياب إصلاحات طموحة لتنويع موارد الميزانية والاقتصاد.

وبالفعل فقد بدأ تباطؤ الاقتصاد يطل برأسه، كما أخذت البطالة ترتفع من جديد. فبعد أن بلغت 15.3 في المائة في عام 2005، تراجعت إلى 10 في المائة في عام 2010 ثم وصلت إلى 11.2 في المائة في عام 2015 (مقابل 10.6 في المائة في عام 2014). وتمس البطالة بوجه خاص الفئة العمرية من 16 إلى 24 سنة بمعدل 29.9 في المائة في عام 2015 في حين بلغ 8 في المائة بالنسبة للفئة العمرية الأكبر من 25 سنة.

الشكل 2 : توزيع الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية) والنمو الفعلي للقيمة المضافة (بالنسبة المئوية) حسب قطاع النشاط، في عام 2015

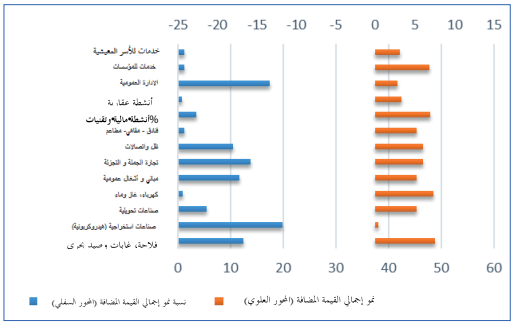

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وفيما يتعلق بالطلب النهائي (الشكل 3)، سجلت القيمة الاسمية للاستثمار (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) زيادة قدرها 12.9 في المائة في عام 2015، حيث انتقلت من 6342 مليار دينار إلى 7159 مليار دينار. وتعود هذه الزيادة إلى تقدم الاستثمار في القطاع العام بنسبة 21.3 في المائة.

ومن حيث القيم الحقيقية، سجل الاستثمار زيادة نسبتها 6.4 في المائة في عام 2014. وزاد الاستهلاك النهائي بنسبة 3.2 في المائة في عام 2014 مقابل 5.5 في المائة في المتوسط خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013. ويرجع هذا التباطؤ إلى الاستهلاك العام الذي سجل نمواً لم يتجاوز 1.1 في المائة مقارنة بمتوسط 5.5 في المائة في الفترة نفسها. وسجل استهلاك الأسر المعيشية نمواً قدره 4.4 في المائة في عام 2014 مقابل متوسط قدره 5.5 في المائة في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013. إلا أنه بقى قوياً في عام 2014 نظراً لأن تراجع أسعار النفط لم يكن قد انعكس بعد على الطلب النهائي. وبالفعل، فقد استمر كل من الاستثمار في القطاع العام والواردات في دفع النشاط الاقتصادي.

وأخيراً، في عام 2014 ومن حيث القيم الحقيقية، ارتفعت الواردات بنسبة 9.1 في المائة في حين لم يتعد ارتفاع الصادرات 0.2 في المائة بسبب تراجع صادرات المواد الهيدروكربونية بنسبة ناقص 1 في المائة. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن انخفاض صادرات المواد الهيدروكربونية كان أقل حدة مقارنة بعام 2013 حيث بلغت نسبته آنذاك 6 في المائة. وفي عام 2015، انخفض حجم الواردات بنسبة 6.4 في المائة بعد أن كان مرتفعاً لعدة سنوات متتالية، وذلك نتيجة لجملة القيود المفروضة على التجارة إلخارجية (التراخيص، وكراسة الشروط لوكلاء السيارات...إلخ).

الشكل 3 : توزيع الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية) والنمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)، نهج قائم على الطلب في عام 2014

المصدر: الحسابات الوطنية، الديوان الوطني للإحصاء.
(الموقع الإلكتروني:www.ons.dz)

الإطار 2 : التوقعات الاقتصادية الخاصة بالجزائر

توفر التوقعات الاقتصادية معلومات أساسية لصانعي القرار في القطاعين العام وإلخاص، إذ تسمح دقة التوقعات الاقتصادية باتخاذ قرارات موثوقة. ويقدّم حالياً عددٌ من المؤسسات توقّعات بشأن النمو الاقتصادي في الجزائر. ومن هذه المؤسسات مصرف التنمية الأفريقي، ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونميست، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتراوحت الفروق بين التوقّعات التي قدمتها هذه المؤسسات كلها بحوالي نقطتين مئويتين للفترة الممتدة بين 2010 و2015 (انظر الشكلين أدناه). وكانت توقّعات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونميست الأكثر تفاؤلاً لكل عام خلال الفترة من 2008 إلى 2013، لكن بتوقعات أدنى من النمو المحقق في عامي 2014 و2015. وكانت توقعات النمو الأكثر تفاؤلا لعام 2016 هي تلك التي قدمها البنك الدولي بنسبة 3.9 في المائة وصندوق النقد الدولي بنسبة 3.8 في المائة في حين تنبأت وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونميست بمعدل نمو أقل بنسبة 1.5 في المائة.

وتبقى معرفة مدى دقة هذه التوقعات مسألة هامة. وقد شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إعداد تحليل يحدد أي التوقعات أكثر دقة. ويعتبر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ

ومتوسط الخطأ المطلق مقياسين شائعين لتقييم دقة التوقّعات. وبشكل عام، كلما ارتفعت قيمة هذين الخطأين، قلّت دقة التوقعات. ويقترح تحليلنا بأن التوقعات الأكثر دقة بخصوص الجزائر في الفترة 2008 - 2014 هي تلك الخاصة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتليها توقعات مصرف التنمية الأفريقي.

الشكل 4 : توقعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حسب كل مؤسسة

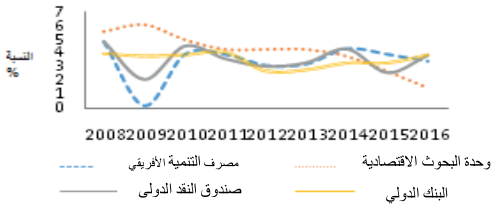

الشكل 5 : دقة التوقعات

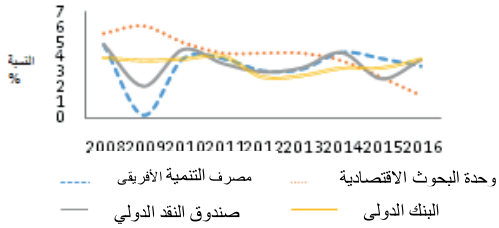

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تستند التقديرات لعام 2016 على نمو مرن بنسبة 3.6 في المائة، حيث لم يبدأ انعكاس تدهور المالية العامة يظهر على وتيرة النمو بعد. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربعين الأول والثاني لعام 2016 نسبة 4 و3.4 في المائة على التوالي بسبب تراجع نمو المواد الهيدروكربونية خلال الربع الثاني.

2.3. المالية العامة

يقوم قانون المالية في الجزائر على ميزانية تقديرية ترتكز على سعر مرجعي للبرميل يبلغ 37 دولاراً (تمت مراجعة هذا السعر وتغييره إلى 50 دولارا في قانون المالية لعام 2017). فعندما يتخطى سعر البرميل 37 دولاراً ويكون رصيد الميزانية ايجابياً، يمول الفائض صندوقاً يسمى صندوق ضبط الإيرادات. وكما يدل عليه اسمه، يمثل هذا الصندوق ادخاراً عامًّا يسمح بالتخفيف من عدم استقرار موارد الميزانية. وقد أُضطرت الحكومة بفعل التأثير الثلاثي الذي أحدثه ارتفاع النفقات العامة وانخفاض إنتاج المواد الهيدروكربونية وكذا تراجع سعر برميل النفط منذ عام 2014، إلى اللجوء إلى هذا الصندوق لتمويل عجز الميزانية. وفي عام 2013، بلغت القيمة الفائضة المتأتية من الجباية البترولية (فَرق الضريبة بين سعر البرميل في السوق والسعر المرجعي لإعداد الميزانية، وهو 37 دولارا) 2062 مليار دينار. وقد تَطلَّب تمويل عجز الخزينة اقتطاع قيمة 2132 مليار دينار من صندوق ضبط الإيرادات. وعليه انخفضت قيمة احتياطي هذا الصندوق إلى 70.2 مليار دينار. وفي عام 2014، سجل الرصيد بين فائض القيمة والاقتطاعات الخاصة بتمويل العجز العام عجزاً قيمته 1555 مليار دينار. وبالتالي، خسر الصندوق ما يقارب 22

في المائة من احتياطه بين 2012 و2014. وفي عام 2015، اضطرت الحكومة لاقتطاع 2886 مليار دينار لتمويل عجز الميزانية.

ولقراءة الميزانية، يجب التمييز بين البيانات المالية المبنية على الجباية البترولية المدرجة في الميزانية وتلك المبنية على الجباية البترولية المحصلة فعلياً. وتقوم وزارة المالية بنشر بيانات الميزانية على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط قدره 37 دولارا.

وحسب الضرائب المحصلة فعلياً على النفط (سعر البرميل في السوق)، بلغ عجز الميزانية ناقص 17 في المائة في عام 2015 (الجدول 1).

وفيما يخص النفقات، بالرغم من أن مختلف خطط الخمس سنوات شكلت بكل تأكيد عبئاً ثقيلاً على المالية العامة، إلا أنها سمحت بالتغلب على التراجع المسجل في مجال الهياكل الأساسية العامة التي تعتبر ضرورية في التنمية الاقتصادية. وانتقلت النفقات المخصصة للهياكل الأساسية الاقتصادية والإدارية من 495 مليار دينار في عام 2010 إلى 1151 مليار دينار في عام 2015. وبتراكمها خلال الفترة من 2010 إلى 2015، فقد بلغت 4133 مليار دينار جزائري. ولقد سجلت النفقات التشغيلية ارتفاعا بنسبة 44 في المائة في عام 2011، بإجمالي 1681 مليار دينار مقابل 1139 مليار دينار في عام 2010، وذلك بسبب تأثير حجم التوظيف في الخدمة العامة وزيادة أجور الموظفين في آن واحد. ولقد ارتفعت نفقات الأجور والمرتبات بنسبة 48 في المائة في عام 2011، وجدير بالذكر أن الحد الأدنى للمرتبات قد ارتفع بنسبة 20 في المائة في عام 2012 لينتقل من 150 ألف دينار إلى 180 ألف دينار.

وارتفع متوسط النمو السنوي لكل من النفقات التشغيلية وكتلة الأجور خلال الفترة من 2012 إلى 2015 بنسبة 4 في المائة و6 في المائة على التوالي. وتباطأ ارتفاع النفقات التشغيلية في عام 2015 لتبلغ 2 في المائة مقابل 9 في المائة في عام 2014، وذلك بالرغم من زيادة نفقات الأجور بنسبة 14 في المائة.

وفيما يخص نفقات رأس المال، فقد سجلت زيادة بمتوسط 12 في المائة خلال الفترة 2010 إلى 2015. وفي عام 2015، عرفت ارتفاعاً قدره 26 في المائة مقابل 32 في المائة في عام 2014.

ويبدو أن السلطات العامة قد اختارت الحفاظ على وتيرة الاستثمار في القطاع العام الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، بهدف عدم كبحه. لكن، وفي ظل أفق يوحي ببقاء سعر البرميل تحت حاجز 60 دولاراً بصفة دائمة، قد تواجه الحكومة عقبة كبيرة في تمويل الاستثمار في القطاع العام. ويبدو أن اللجوء إلى الاستدانة أمر لا مفر منه (انظر الجزء 5). ومع ذلك، اختارت الحكومة حالياً خفض ميزانية النفقات الرأسمالية التي تراجعت بنسبة 20 في المائة في عام 2016 (قانون المالية المعدل لعام 2016).

وتتمتع الجزائر بهوامش مرونة هامة في مجال المديونية. فبفضل الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط في العقد الأول من الألفية الثالثة، قام البلد بتسديد جزء كبير من دينه الخارجي. وفي 2015، بلغ إجمالي الدين نسبة 8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين الخارجي 0.4 في المائة.

الجدول 2 : العمليات المتعلقة بالميزانية (بمليارات الدنانير الجزائرية)

	2011	2012	2013	2014	2015*
إجمالي الإيرادات (بما فيها الهبات)	3 490	3 804	3 895	3 928	4 517
إيرادات الضرائب	3 056	3 428	3 647	3 669	4 034
إيرادات الضرائب باستثناء المواد الهيدروكربونية	1 527	1 909	2 031	2 091	2 311
إيرادات الضرائب على المواد الهيدروكربونية	1 529	1 519	1 616	1 578	1 723
إيرادات غير ضريبية	433	376	248	258	483
إجمالي النفقات وصافي القروض	5 854	7 058	6 024	6 996	7 664
نفقات جارية	3 879	4 783	4 132	4 494	4 724
تسديد الأجور	1 397	1 570	1 416	1 553	-
تسديد الفوائد	38	42	44	38	44
تحويلات اجتماعية	100	179	119	222	-
نفقات رأسمالية	1 974	2 276	1 893	2 501	2 940
رصيد أولي	- 2 431	- 3 204	- 2 075	- 3 148	- 3 233
رصيد الميزانية	- 2 469	- 3 246	- 2 206	- 3 186	- 3 277
رصيد الميزانية على الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	-5	-7	-2	-9	-17

المصدر: وزارة المالية . * بيانات مؤقتة

وبالموازاة مع ارتفاع أسعار النفط في العقد الأول من الألفية الثالثة، عرفت الجزائر مرحلة استقرار لاقتصادها الكلي بفضل تحسُّن وضعية المالية العامة إلى جانب تحقيق فائض في ميزان المدفوعات الجاري. ومع مرور الوقت، تأثر هذا الاستقرار المستعاد تأثراً سلبياً بسبب تراجع سعر النفط الذي أضحى يهدد التوازنات الكبرى للبلد. وحاليا، التوازنات الداخلية هي فقط التي تواجه تهديداً نتيجة التدهور السريع والخطير للمالية العامة. وقد جاء رد فعل السلطات متأخراً جدا وعلى استحياء، إذ اكتفت بخفض قيمة الدينار من أجل تخفيف أثر تراجع سعر النفط على إيرادات الدولة. ويتضمن قانون المالية لعام *2017* عددا من الزيادات في الرسوم بهدف رفع الإيرادات العامة، ولكن ذلك قد يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للأسر المعيشية وبالتالي احتمال تسريع تراجع النمو. علماً بأن هذا الأخير قد يتأثر نتيجة تراجع الاستثمار في القطاع العام.

3.3. السياسة النقدية

خلال الفترة الممتدة من *2001* إلى *2015*، وبالرغم من السياسة المالية التوسعية، بقي معدل التضخم تحت السيطرة في حدود *4* في المائة. ويُعزى ذلك لعاملين أساسيين هما: زيادة معتدلة للرواتب وتضخم مستورَد ضعيف نسبياً. وكان للزيادات في الأجور المتفق عليها في الخدمة العامة في عام *2012* أثر تضخمي كبير لكنه مؤقت *(انظر الشكل 6)*.

وبلغ التضخم السنوي ذروته بنسبة *8.9* في المائة في كانون الثاني/يناير *2013* ثم شهد انخفاضاً ليبلغ أدنى معدل له بنسبة *1.5* في المائة في آب/أغسطس *2014*. ودخل بعد ذلك في مرحلة من الصعود بلغ حدًّا أقصى قدره *5.3* في المائة في أيلول/سبتمبر *2015*. واستقر التضخم السنوي في حدود *4.8* في المائة في عام *2015* مقابل *2.9* في المائة في عام *2014*.

وشهد التضخم المسمى "بالهيكلي"، أي ذلك الذي لا يشمل السلع غير المستقرة من حيث السعر (المواد الغذائية الطازجة بشكل أساسي)، ارتفاعاً بلغ 4.2 في المائة كمعدل سنوي في أيلول/ سبتمبر 2015. واستبعد بنك الجزائر أن يكون ارتفاع التضخم راجعاً إلى نمو الكتلة النقدية ولا إلى العجز المسجل في عرض السلع، مرجحاً أكثر فرضية الخلل في الأسواق، لاسيما تلك الخاصة بالمنتجات الزراعية الطازجة غير المضبوطة بالشكل المطلوب.

ولا يقوم بنك الجزائر بتعقيم مداخيل العملة الأجنبية المتأتية من صادرات شركة النفط الوطنية "سوناطراك". وبالتالي، فقد أثارت زيادة أسعار النفط في العقد الأول من الألفية الثالثة تدفقا كبيراً للسيولة داخل النظام المصرفي. وقد منع هذا التدفق في السيولة بنك الجزائر من استغلال سعر فائدته الذي يؤثر على تكلفة إعادة تمويل البنوك. وبغية وضع حد للتضخم، اتبع بنك الجزائر سياسة استعادة السيولة.

الشكل 6 : معدل التضخم السنوي ومعدل الفائدة (بالنسبة المئوية)

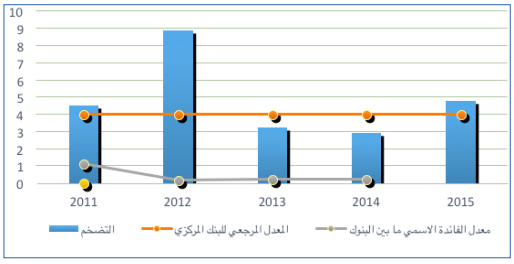

المصدر: بنك الجزائر، *2016*

وفي حين سجلت الكتلة النقدية متوسط نمو سنوي قدره 10 في المائة في الفترة من 2011 إلى 2014، انخفض معدل نموها في عام 2015 ليبلغ 0.12 في المائة. ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع الودائع المصرفية (ناقص 11.96 في المائة) وودائع قطاع المواد الهيدروكربونية (ناقص40 في المائة). ومع انخفاض أسعار النفط، تسبب تدهور وضعية ميزان المدفوعات بالفعل في خفض السيولة المصرفية. وزادت حدة هذا الأخير مع إطلاق القرض الإلزامي الذي سمح بجمع 568 مليار دينار جزائري ولكن الذي اقتصر الاكتتاب فيه أساساً على البنوك العامة.

4.3. ميزان المدفوعات والمبادلات الخارجية

بلغ عجز الميزان التجاري ناقص18016.7 مليار دينار في عام 2015. بعد أن كان معدل الفائض فيه قدره 1890 مليار دينار في عام 2011. فانخفضت الصادرات بنسبة 34.6 في المائة بين 2011 و2015 في حين ارتفعت الواردات بنسبة 54 في المائة. ومقارنة بعام 2014، انخفضت الصادرات بنسبة 27.9 في المائة فيما ارتفعت الواردات بنسبة 10.7 في المائة. وتتكون الصادرات الجزائرية بنسبة 95 في المائة من المواد الهيدروكربونية (الشكل 7).

الشكل 7 : هيكل الصادرات الجزائرية في عام 2015

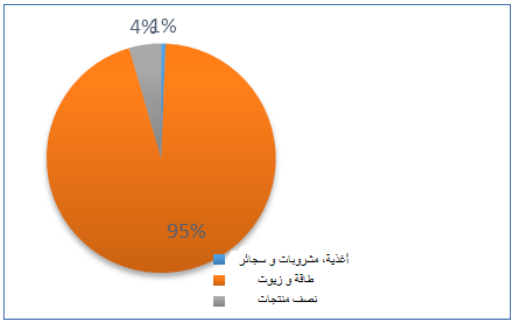

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء، المديرية العامة للجمارك، *2016*

يعود تراجع الصادرات في عام 2015 إلى عنصر الحجم حيث تراجع حجم الصادرات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام بنسبة 3.9 في المائة وكذا عنصر السعر حيث انخفض سعر برميل النفط بنسبة 47.7 في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2015 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2014. وفي الربع الأول من عام 2016، سجلت صادرات المواد الهيدروكربونية انخفاضاً بنسبة 40 في المائة مقارنة بالربع نفسه من عام 2015.

وتراجع حساب الخدمات، باستثناء إيرادات عوامل الإنتاج، تراجعاً طفيفاً بلغ ناقص 755 مليار دينار (مقابل ناقص 957.9 مليار دينار في عام 2014) بالموازاة مع زيادة الواردات.

وسجل حساب إيرادات عوامل الإنتاج تراجعاً طفيفاً أيضاً في عام 2015، حيث بلغ ناقص 445.6 مليار دينار مقابل ناقص 397.7 مليار دينار في عام 2014 متأثراً لاسيما بعوائد الأرباح المحولة إلى الوطن خلال النصف الأول من السنة.

وبقي ترتيب التحويلات الجارية مستقراً عند 257.6 مليار دينار مقابل 262 مليار دينار في عام 2014.

وإجمالاً، تراجع رصيد الحساب الجاري حيث انتقل من ناقص 760.2 مليار دينار جزائري في عام 2014 إلى 2760.4 مليار دينار جزائري في عام 2105 (الشكل 8).

الشكل 8 : تطور الحساب الجاري بمليارات الدنانير الجزائرية

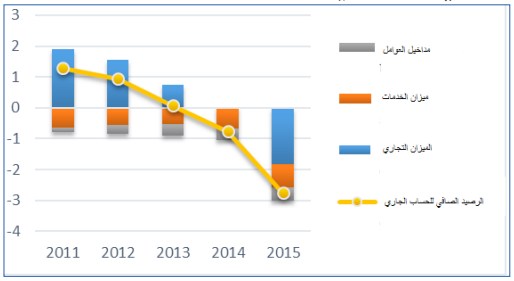

المصدر: بنك الجزائر، *2016*

ارتفعت واردات السلع من 3418 مليار دينار في عام 2011
(أي 23.43 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 5289 مليار دينار في عام 2015 (أي 29.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وجاءت واردات السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية على رأس القائمة حيث بلغت قيمتها 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 9) متبوعة بالمعدات الصناعية (33 في المائة).

الشكل 9 : هيكل الواردات الجزائرية في عام 2015

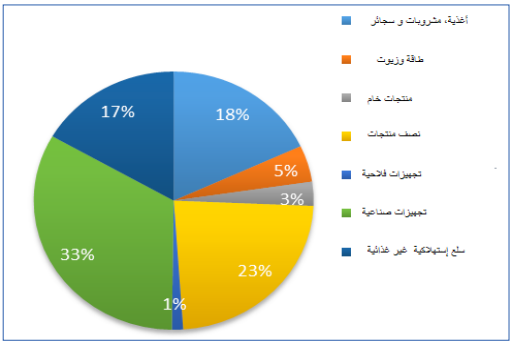

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء، المديرية العامة للجمارك، *2016*

5.3. حساب رأس المال :

لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة نسبياً إذ لم تتجاوز قيمتها *2* مليار دولار سنوياً. ومنذ عام *2013*، نشهد تراجعاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي انتقلت من *155.85* مليار دينار في عام *2013* إلى *125* مليار دينار في عام *2014* ثم إلى ناقص *69* مليار في عام *2015* (الجدول *3*).

وانخفض رصيد حساب رأس المال بناقص *27* مليار دينار في عام *2015* نتيجة تخلي غير المقيمين عن حصصهم في رأس مال إحدى شركات الهواتف الجوالة. وفي عام *2014*، سجل الحساب فائضاً قدره *138.12* مليار دينار.

الجدول 3 : تطور حساب العمليات المالية 2011 - 2015 (بمليارات الدنانير الجزائرية)

	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	147.88	118.29	155.85	125.44	-69.40
استثمارات حافظة الأوراق المالية	0.60	0.00	0.00	0.00	0.00
حساب رأس المال	-18.00	-18.60	-69.18	131.18	-27.00
الاحتياطيات الإجمالية للواردات حسب الأشهر (السلع وإلخدمات باستثناء عوامل الإنتاج)	36.77	36.67	35.40	30.08	

المصدر: بنك الجزائر، *2016* .

بفضل الارتفاع المذهل في أسعار النفط في العقد الأول من الألفية الثالثة، استطاعت الجزائر بناء أسس سليمة لاقتصادها الكلي اتضح أنها مكسب كبير لتجاوز الأزمة الحالية. وقد استفاد البلد من رخاء مالي سمح له كذلك بتحقيق أداء جيد في مجال التنمية الاجتماعية.

4

التنمية الاجتماعية

1.4. آفاق التنمية البشرية والديمغرافية

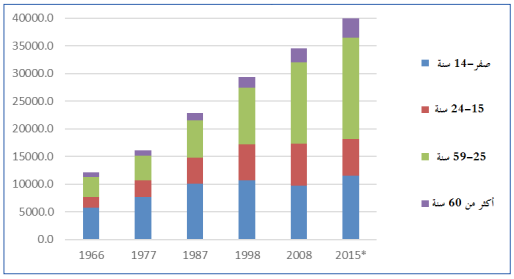

المصدر: الإحصاءات الاجتماعية للديوان الوطني للإحصائيات، (الموقع الإلكتروني: *www.ons.dz*). حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

وتتميز الحالة الديمغرافية في الجزائر بضعف مؤشر الخصوبة (3.1 في المائة)، ومعدل الوفيات الكلي (5.7 حالة وفاة من كل 1000 شخص)، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة الذي انتقل من 46.14 سنة في عام 1966 إلى 77.1 سنة (تقديرات عام 2015)

. وتوحي هذه الخصائص بأن الجزائر بلد يضع اللمسات الأخيرة للمرحلة الديمغرافية الانتقالية الخاصة به، لاسيما بفضل الجهود التي بذلت طوال الأربعين عاماً الماضية، ليتيح للسكان فرصا أفضل للحصول على خدمات الصحة والخدمات الأساسية (المياه والكهرباء والصرف الصحي .. إلخ) والسكن بالإضافة إلى تحسين التغذية. وتجدر الإشارة إلى عودة الارتفاع الطفيف في معدلات المواليد والخصوبة بالنظر إلى سهولة الحصول على السكن، وعلى الأرجح بفضل تحسن الوضع الأمني.

ويمثل عدد السكان دون سن الخامسة عشرة 28.8 في المائة من مجموع السكان، فيما بلغت نسبة من هم في سن 15 إلى 64 سنة 65.3 في المائة، ومن يبلغون أكثر من 65 سنة 6 في المائة. وقدرت نسبة الإعالة، أي عدد الأشخاص غير الناشطين (السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ومن تزيد أعمارهم عن 60 سنة) لكل 100 شخص في سن العمل (السكان البالغون من 15 إلى 59 سنة)، 60.1 في المائة في عام 2015. وشهد البلد توسعاً حضرياً سريعاً بفضل نمو الأنشطة الاقتصادية في المناطق المحيطة بالمدن الحضرية والساحلية الكبرى. فمن العدد الإجمالي للسكان الذي بلغ 34 مليون نسمة في عام 2008، آوت لخمس عشرة ولاية الممتدة على الشريط الساحلي وحدها أكثر من 14.6 مليون نسمة. وتُقدر اليوم نسبة السكان في المناطق الحضرية بأكثر من 70 في المائة من إجمالي السكان. ويُفسَّر هذا الاتجاه نحو التوسع الحضري أسباب عديدة، منها: زيادة الدخل وتحسن الظروف المعيشية وإنجاز هياكل أساسية هامة في

المناطق شبه الحضرية، وأخيراً تجمُّع السكان في المدن التي كانت تعتبر أكثر أمناً خلال مرحلة العنف ومكافحة الجماعات المسلحة في الجزائر.

2.4. اتجاه الفقر وآفاق العمالة:

انتشار الفقر:

حققت الجزائر انخفاضاً ملحوظاً في مجال الفقر. فحسب إحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات، انتقل معدل الفقر من 14.1 في المائة في عام 1995 إلى 5.5 في المائة في عام 2011 (الشكل 11). وتراجعت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم من حيث تكافؤ القوة الشرائية التي بلغت 8.1 في المائة في عام 1988 إلى 5 في المائة عام 2011 بعد أن كان حدها الأقصى في عام 1995 14.1 في المائة.

وكمثال آخر، انتقلت نسبة انتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة من 6.7 في المائة في عام 1999 إلى 2.6 في المائة في عام 2009.

الشكل 11 : انتشار الفقر

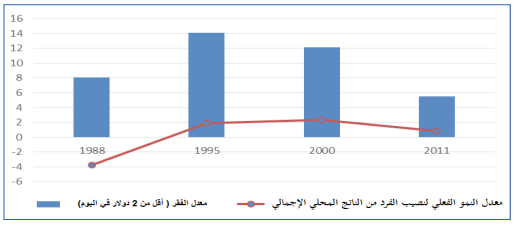

المصدر: بيانات قدمها الديوان الوطني للإحصائيات

أما من حيث التنمية البشرية، فتعد الجزائر من أكثر البلدان الأفريقية التي خفّضت عجزها في دليل التنمية البشرية في فترة ما بين 1990 و2015. فقد صُنفت حسب آخر تقرير للتنمية البشرية (2015) الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في المرتبة الثالثة والثمانين (من بين 185 بلداً في العالم)، إذ بلغ دليل التنمية البشرية لديها 0.736، لتسبق بذلك البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية على غرار ليبيا التي احتلت المرتبة الثالثة والتسعين وتونس في المرتبة السادسة والتسعين ومصر في المرتبة الثامنة بعد المائة والمغرب في المرتبة السادسة والعشرين بعد المائة.

ومع ذلك، يواجه نموذج التنمية الذي سمح فعلياً بخفض الفقر بصورة ملحوظة، صعوبات في الحد من أوجه التفاوت الاجتماعي والإقليمي. ويشير التباين بين معدلات الفقر أن مكاسب النمو لا توزع بصفة عادلة بين مختلف الأقاليم. ففي الجزائر، هناك المناطق الساحلية والحضرية الكبرى في الشمال التي تتميز بالدينامية وتتركز فيها الأنشطة الاقتصادية وتأثرها بالفقر أقل حدة، والمناطق الواقعة في الجنوب التي تتميز بالجفاف وتضم أغلبية السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر. ويُبين توزيع النفقات الشهرية للأسر المعيشية المتكونة من شخص إلى شخصين فوارق واضحة بين الساحل والصحراء على سبيل المثال.

السياسات التي تستهدف التنمية الاجتماعية

منذ نهاية سنوات التسعينيات، كثفت الجزائر سياستها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر، وهو ما سمح لها بتحسين الظروف المعيشية للسكان بصفة عامة وتحقيق خفض غير مسبوق للفقر بصفة خاصة.

وعادة، تمثل القطاعات الاجتماعية على غرار التعليم والصحة والعمالة جزءاً من أكبر خمسة مخصصات للميزانية، إذ نص قانون المالية لعام 2016 على تخصيص 15.9 في المائة من ميزانية الدولة للتعليم و7.9 في المائة للصحة و4.7 في المائة للمساعدة في مجال العمالة. ومن بين الوزارات العشر التي تتمتع بالنصيب الأوفر توجد وزارة الأسرة والتضامن التي تضطلع بتنفيذ سياسات التحويلات والمساعدات الاجتماعية وتستهلك 2.5 في المائة من الميزانية.

سياسة الإعانات والتحويلات الاجتماعية

تسمح الموارد الناتجة عن تصدير المواد الهيدروكربونية بضمان سياسة دعم اجتماعي متعددة الأبعاد لفائدة السكان، بما فيها دعم أسعار المواد الاستهلاكية والأنواع الأخرى من التحويلات الاجتماعية، وهو ما يساهم في احتواء التوتر الاجتماعي ويسمح بمواصلة البلد للاستثمار في تنمية رأس المال البشري. وتتمثل أهم أربع فئات تمارس ضغطاً على ميزانية الدولة في المنتجات النفطية والغاز، والسكن الاجتماعي، والمواد الاستهلاكية الأساسية، والصحة والمطاعم المدرسية (انظر الجدول 10).

أسعار الوقود والغاز والمياه :

تندرج أسعار البيع بالتجزئة للمنتجات النفطية والغاز في الجزائر ضمن أدنى الأسعار في العالم بفضل دعم الوقود والغاز والكهرباء. وقد كلفت هذه الإعانات الدولة 1800 مليار دينار في عام 2013. كما تدعم الدولة تزوُّد الأسر المعيشية بالمياه الصالحة للشرب في أهم المدن الساحلية من خلال تكفُّلها بالنفقات المرتبطة بتحلية مياه البحر.

السكن الاجتماعي :

تسهل الدولة حصول السكان على السكن من خلال مختلف البرامج للسكن الاجتماعي، لاسيما عن طريق الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره. وتتمتع سياسة دعم السكن هذه بميزانية كبيرة تبلغ 100 مليار دينار (في عام 2012) أي ما يعادل 14.21 من ميزانية الإنفاق العامة.

أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية :

يسمح دعم أسعار الحبوب الغذائية والحليب بإبقاء السلع الأساسية بأسعار في متناول جميع السكان. وفي هذا الصدد بلغت الميزانية الإجمالية التي خُصصت لأهم الهيئات المكلفة بهذه الإعانة في عام 2012 على غرار الديوان الجزائري المهني للحبوب والديوان الوطني المهني للحليب أكثر من 210 مليار دينار. وبلغت القيمة التراكمية للإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار استيراد القمح والسكر والأدوية 150.3 مليار دينار.

الصحة والمطاعم المدرسية :

بلغت مساهمة الدولة في النفقات التشغيلية للمؤسسات الاستشفائية العامة 360.34 مليار وبلغت الإعانات لفائدة المطاعم المدرسية 14.21 مليار دينار في عام 2012.

ويبين تحليل نفقات الدعم بين هذه الفئات الأربع أن المنتجات النفطية والغاز تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 61 في المائة يليها بفارق كبير السكن الاجتماعي (14 في المائة) ثم الصحة والمطاعم المدرسية (13 في المائة) ثم المواد الاستهلاكية الأساسية (12 في المائة).

سياسات التضامن الوطني

تشكل وكالة التنمية الاجتماعية حلقة هامة من الآلية التنظيمية التي وضعتها الدولة للقضاء على الفقر وتردي الظروف المعيشية لأكثر فئات السكان ضعفاً. وتملك هذه الهيئة المستقلة مالياً والتابعة للوزارة المكلفة بالتضامن الوطني أدوات عديدة، منها: برنامج إدماج حاملي الشهادات، وبرنامج الإدماج الاجتماعي، وأشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة. ولعل أهمها إعانة التضامن الموحدة التي تَمنح لأكثر الأسر فقرا مساعدة مالية مباشرة مقترنة بتأمين عيني على الصحة والأمومة.

اتجاه البطالة

تبين دراسة حالة البطالة وجود فوراق جلية حسب العمر ونوع الجنس. وبالفعل، ففي حين يبلغ متوسط معدل البطالة 11.2 في المائة في عام 2015، فإن معدله في أوساط البالغين من العمر بين 16 و24 سنة في الفترة نفسها يقدر بحوالي 30 في المائة، أي شاب واحد من مجموع ثلاثة. كما تمس البطالة النساء بحوالي الضعفين (16.6 في المائة) مقارنة بالرجال.

ووضعت الحكومة عدة مبادرات للمساهمة في استيعاب البطالة من خلال تيسير إدماج عدد كبير من العاطلين عن العمل الشباب في دوائر العمل بفضل البرامج التي أعدتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. ووضعت الحكومة أيضاً نظاماً للتأمين على البطالة موجها ليس فقط لتقديم الدعم المالي للعاطلين عن العمل بل وحتى لمساعدتهم على الاندماج في الحياة العملية. وقد بينت الدراسة التقييمية التي أجريت في إطار آلية المساعدة على الإدماج المهني أن هذه البرامج سمحت خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 بتوظيف 1.5 مليون شاب. وهي النتيجة التي تبقى غير كافية بالنظر إلى عدد الشباب الباحثين عن وظيفة في القطاع الرسمي.

الإطار 2 : قياس الإقصاء البشري في الجزائر

وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا استجابة لطلب الدول الأعضاء بإعداد مؤشر محدَّد السياق عن الاقتصاد الاجتماعي في أفريقيا. ويرتكز الدليل على فكرة مفادها أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يُحسن الظروف المعيشية لجميع المواطنين.

ومن المتوقع أن تساهم هذه الأداة التي يعتمد حسابها على البيانات الوطنية المتاحة، في وضع خارطة السياسات الاجتماعية وتقييم فعاليتها في خفض الإقصاء البشري على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. كما يساعد دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا البلدان على تحسين جمع البيانات وتعزيز قدراتها على رصد التطور المحرز في الحد من الفقر والإقصاء. وباعتبار الدليل أداة للسياسة، فإنه يُكمِّل جهود الدول الأعضاء الرامية إلى إعداد سياسات اجتماعية أكثر شمولاً. كما أنه ييسّر متابعة تنفيذ خطة عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة التي ترُكز بصفة خاصة على الإدماج باعتباره محركاً للتنمية المستدامة والعادلة.

وتبين نتائج دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا على الصعيد الوطني أن الإقصاء البشري يتميز بمستوى ضعيف وأنه آخذ في التراجع خلال الفترة 2000 - 2014 (انظر الشكل 12 - 1).

الشكل 12 - 1 : دليل التنمية الاجتماعية في الجزائر (2010 و 2014)

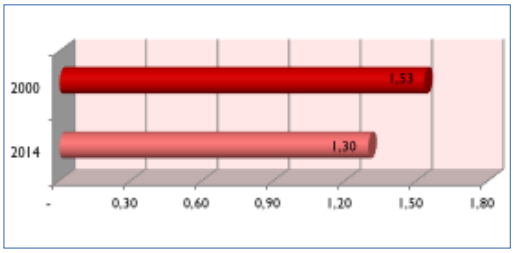

المصدر: استندت الحسابات إلى الإحصاءات الوطنية (الديوان الوطني للإحصائيات)

ولعل أبرز نتيجة هي المحافظة على الانخفاض الملموس للإقصاء بالنسبة للرجال (من 1.74 إلى 1.32) في حين ارتفع مستوى الإقصاء بالنسبة للنساء بحوالي 30 في المائة أي من 1.40 إلى 1.72 بين 2010 و2014 (الشكل 12-2).

وإذا ما فصّلنا هذه النتيجة إلى أبعاد، نلاحظ أنه بالنسبة لعام 2014 والفئة العمرية بين 16 و24 سنة، بلغ معدل البطالة 41.6 في المائة بالنسبة للشابات و22.1 في المائة بالنسبة للشباب.

الشكل 12 - 2 : الإقصاء البشري حسب نوع الجنس

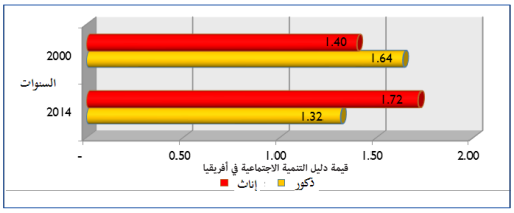

المصدر: استندت الحسابات إلى الإحصاءات الوطنية (الديوان الوطني للإحصائيات).

إن مساهمة *56* في المائة من وفيات الأطفال و*28* في المائة من البطالة في أوساط الشباب في الإقصاء البشري (الشكل *12-3*) يشكل حلقة هامة في دراسة العوامل الأساسية للإقصاء. ويعكس ذلك بوضوح التحديات الكبرى التي تواجهها الجزائر اليوم، والتي تستدعي تدخلاً فعلياً وأكثر استهدافاً من أجل الحد من خطر الإقصاء في هاتين المرحلتين الحاسمتين من حياة الفرد. ولكن يتوجب توافر بيانات أكثر، لاسيما بشأن مؤشرات الفقر على الصعيد الوطني من أجل دراسة أدق وفهم أفضل لمقومات الإقصاء في الجزائر حسب الفترة ومختلف فئات السكان. وبصفة خاصة، فإن نقص البيانات المفصلة حسب محل الإقامة والموزعة حسب المناطق للمؤشرات الستة التي يتألف منها دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا يحدُ من نطاق التحليل لاسيما على الصعيد الوطني. وذلك على الرغم من أن هذه البيانات ضرورية لفهم أفضل للتفاوت بين المناطق الجغرافية داخل البلد ومعالجته.

الشكل 12 - 3 : تطور عوامل الإقصاء البشري في الجزائر

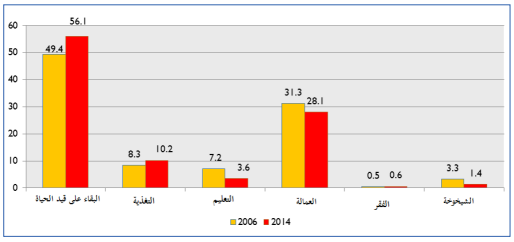

المصدر: استندت الحسابات إلى الإحصاءات الوطنية (الديوان الوطني للإحصائيات).

أحرزت الجزائر تقدما ملحوظا في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية خلال الأعوام الأخيرة. إذ سجلت جميع المؤشرات الاجتماعية (التعليم والصحة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية) تحسناً ملموساً يضع الجزائر اليوم في مصاف البلدان التي تتمتع بمستوى دخل وتنمية بشرية مرتفعين. إلا أن التفاوت بين المناطق الجغرافية وبين الجنسين يبقى تحديًّا كبيرا يواجهه البلد. ومع ذلك، يلاحظ تطور معتبرٌ في عدد مقاعد النساء في البرلمان؛ إذ بلغت نسبتهن 31.6 في المائة من المقاعد في عام 2014. ولا يزال التعليم الثانوي يثير قلق البلد بشدة. فبالرغم من التحاق أغلب الأطفال بالمدارس الابتدائية إلا أن 27.4 في المائة من الفتيان و41.9 في المائة من الفتيات فقط يواصلون دراسات عليا. ويبدو أن مستوى ثراء الأسر المعيشية ومستوى تعليم الأم عاملان تمييزيان للالتحاق بالمدارس في المرحلتين المتوسطة والثانوية من الدراسة في الجزائر، وهو ما يبين ضرورة بذل جهود إضافية لضمان حراك اجتماعي لبعض الشرائح من السكان.

وينبغي لبرامج الحماية الاجتماعية المطبقة أن تأخذ هذه المشاكل بعين الاعتبار لضمان تحقيق تنمية أكثر شمولا واستدامة في الجزائر. وفي هذا الصدد، أعدت الحكومة الخطة الوطنية لخفض الوفيات النفاسية (2015-2019) التي تبرهن على عزمها على تسريع خفض معدلات وفيات النفاسية من خلال أنشطة ملموسة ووسائل مناسبة.

وبغية التصدي لأوجه التفاوت الجغرافي، وضعت الحكومة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يتضمن التوازن الإقليمي وبناء مدن جديدة باعتبارها مبادئ توجيهية رئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن تنويع الاقتصاد في ظل تراجع صادرات النفط وإيراداته بسبب الوضع الاقتصادي العالمي يمنح الجزائر فرصة سانحة لتوفير فرص عمل جديدة لاسيما للشباب والنساء. وينبغي أن يتحقق هذا بوجه خاص من خلال تحسين بيئة إدارة الأعمال بحيث تكون مواتية للاستثمارات الأجنبية وريادة الأعمال المحلية.

3.4. اتجاه مؤشرات التعليم

معدل الالتحاق بالمدارس

أحرزت الجزائر تقدماً لا يمكن إنكاره فيما يتعلق بزيادة فرص الالتحاق بالمدارس. فبين عامي 2013 و2014، التحق 98.5 في المائة من الأطفال في سن السادسة بالمدرسة، في حين لم تتجاوز نسبتهم 43 في المائة في عام 1966. وينعكس هذا الجهد على كلا الجنسين إذ بلغ معدل التحاق الفتيات في سن السادسة بالمدارس 98.9 في المائة في عام 2013. وفاق المعدل الخام للالتحاق بالتعليم الابتدائي 100 في المائة (الشكل 13). وفي التعليم الابتدائي، قُدر بنسبة 122.2 في المائة للفتيان و115.1 في المائة للفتيات في عام 2014. أما في التعليم الثانوي، فلقد قُدر إجمالي الالتحاق بنسبة 101.6 في المائة للفتيان و98.1 في المائة للفتيات. وينبغي أن تتركز الجهود على التعليم الجامعي الذي بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق به 27.4 في المائة للفتيان و41.9 في المائة للفتيات.

الشكل 13 : المعدل الخام للالتحاق بالتعليم

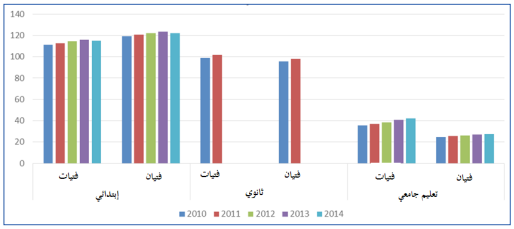

المصدر: إحصاءات اليونسكو، الموجز القطري للتعليم

يعتبر التسرب المدرسي أحد أخطر المشاكل التي يعاني منها النظام التعليمي سواء تعلق الأمر بالرسوب أو التحلي عن الدراسة. فعلى مستوى جميع المراحل، طال الرسوب 1 مليون تلميذ، أي حوالي 13 في المائة في عام 2014، فيما استأثر التسرب الدراسي بحوالي 6 في المائة من الأطفال الملتحقين بالمدارس. ومن اللافت للنظر التناقض ما بين مستوى التعليم العالي حيث يفوق عدد الفتيات عدد الفتيان (الشكل 13)، وبين مشاركة حاملات شهادات التعليم العالي في سوق العمل، حيث يبرز بوضوح قلة نسبة النساء مقارنة بالرجال (35 في المائة، حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، مقابل 60 في المائة للرجال في عام 2014)، وهو الأمر الذي يُبين بأن الاستثمار الواسع في هذا الجانب من رأس المال البشري لم يتم تثمينه بصفة مباشرة.

ومن أجل التصدي لهذه المشكلة اتخذت الحكومة إجراءات عديدة، من بينها:

- إنشاء مطاعم مدرسية لنحو 89 في المائة من إجمالي عدد التلاميذ. وفي ولايات الجنوب، بلغت هذه النسبة 100 في المائة.
- توفير نظام الإقامة نصف الكاملة في المرحلتين المتوسطة والثانوية لحوالي مليون تلميذ أي بنسبة تغطية تبلغ 27 في المائة، وهي أكثر بأربعة أضعاف من تلك المسجلة في عام 2000. وتسجل ولاية أدرار أكبر نسبة تغطية (54 في المائة) فيما سُجلت أضعف نسبة بولاية الجزائر (2 في المائة).
- تخصيص منح لتوفير دعم إضافي للتلاميذ المحرومين في المرحلتين المتوسطة والثانوية. وارتفع عدد التلاميذ المستفيدين من هذا الإجراء بأربعة أضعاف خلال أربعة عشر عاماً إذ انتقل من 166 ألف تلميذ في عام 2000 إلى 733 ألف في عام 2013.
- مجانية الكتب والقرطاسية المدرسية.

4.4. اتجاهات مؤشرات الصحة

منذ سنوات الستينيات والسبعينيات، بذل البلد جهوداً معتبرة لتحسين التكفل الطبي بالسكان، لاسيما من خلال تعميم التطعيم والنهوض بتغطية الخدمات الصحية ونوعيتها (خاصة في المناطق الريفية) ومراعاة الاحتياجات الخاصة المرتبطة بحماية الأم والطفل عند وضع البرامج الإستراتيجية. وقد سمحت هذه الجهود بتحسين ملموس للظروف المعيشية للسكان وكذا مؤشرات الصحة. فخلال العشرين عاماً الماضية، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة بحوالي 10 سنوات، إذ انتقل من 67.3 سنة في عام 1995 إلى 77.2 سنة في عام 2014 بزيادة قدرها 10.5 سنة بالنسبة للرجال و 9.62 سنة بالنسبة للنساء. ولقد سجل البلد تراجعاً ملحوظاً في بعض الأمراض المعدية على غرار شلل الأطفال.

ويُظهر الشكل 14 تطور وفيات الأطفال التي انخفضت من 46.8 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 1990 إلى 22.6 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2012، و20.7 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2015. وبلغت التغطية بالتطعيم نسبة 90 في المائة (83.1 في المائة في المناطق الحضرية و81.8 في المائة في الأوساط الريفية). وانخفضت وفيات حديثي الولادة من 16.7 حالة وفاة لكل 1000 مولود في عام 2011 إلى 13.9 حالة وفاة في عام 2015.

الشكل 14 : تطور معدلات الوفيات

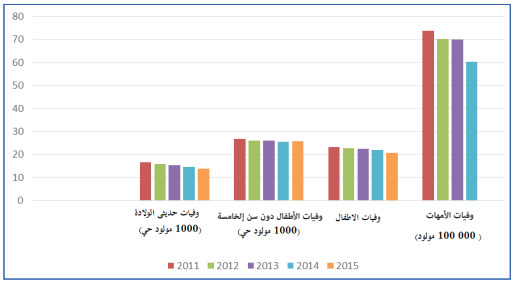

المصدر: الإحصاءات الاجتماعية للديوان الوطني للإحصائيات. التقرير الوطني للتنمية البشرية *2015-2013*؛ تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، *2014*.

ومع ذلك، لا يزال المؤشران اللذان يثيران القلق على الرغم من الاستثمارات المحققة هما وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي تبقى مرتفعة نسبياً بمعدل 25.7 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي، إلى جانب الوفيات النفاسية التي تقُدر بأكثر من 60 حالة وفاة لكل 1000 ألف مولود حي.

ووفقاً لإحصاءات منظمة الصحة العالمية، يوجد في البلد 12.1 طبيبا و19.5 ممرضا لكل 10 آلاف مواطن. ويبلغ إجمالي ميزانية قطاع الصحة حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و10 في المائة من نفقات الميزانية إلا أن المشكلة الأساسية تكمن في أن هذه المعدلات والمؤشرات الوطنية تخُفي أوجه تفاوت بين المناطق. فحسب التقرير الخاص بالصحة في العالم الصادر عن منظمة الصحة العالمية (2015)، يوجد 61 في المائة من المستشفيات في الشمال و28.4 في المائة في منطقة الوسط-الشمال مقابل 16.7 في المائة في الشمال الغربي. وفي حين يوجد 27.3 في المائة من مجموع المستشفيات بمنطقة الهضاب العليا، لا يحظى الجنوب سوى بنسبة 11.7 في المائة إذ يقع 1.4 في المائة منها في الجنوب الكبير (أقصى الجنوب). ويبلغ متوسط عدد الأسرة على الصعيد الوطني في القطاع العام في عام 2014 نسبة 1.8 سرير لكل 1000 نسمة. حيث يبلغ معدل الأسرّة في مناطق الشمال سريرين (2) لكل 1000 نسمة وهو أفضل من المعدل الوطني، في حين تحوز مناطق الهضاب العليا على معدل أدنى من المعدل الوطني (1 سرير واحد لكل 1000 نسمة).

ويفرض التحول الديمغرافي وتغيُّر أنماط العيش على الجزائر تحديات جديدة في مجال الصحة بفعل زيادة عدد السكان الذين يعانون من السمنة وبداية شيخوخة السكان. وبالفعل، فقد تسبب تبدُّل نمط العيش والتغذية في ارتفاع عدد السكان الذين يعانون من الوزن الزائد. وحسب الإحصاءات الصحية العالمية لمنظمة الصحة العالمية، يعاني 13 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة و10 في المائة من الرجال البالغين و24.3 في المائة من النساء البالغات من الوزن الزائد. فعند الشباب، ساهمت التغذية الغنية

بالسكريات والدهون وكذا نقص التمارين الرياضية في السمنة وتعرضهم للإصابة بأمراض مزمنة وباهظة التكلفة قد تظهر أعراضها على المديين القصير والمتوسط.

وفي الوقت نفسه، يواجه البلد ارتفاعاً في عدد من الأمراض المرتبطة بشيخوخة السكان مثل السرطان وارتفاع ضغط الدم وداء السكري ... إلخ. وستبلغ نسبة السكان في سن الستين وما فوق 13.3 في المائة في عام 2.2030 كما سيثقل العبء المتعلق بالنفقات على الصحة والأمراض المزمنة المرتبطة بالعادات الغذائية والسمنة وشيخوخة السكان كاهل الميزانية الوطنية أكثر فأكثر.

2 تقرير شيخوخة السكان في العالم لعام 2015 الصادر عن الأمم المتحدة، شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

5.4. الاعتبارات الجنسانية

في إطار تقييم حجم الفوارق بين الجنسين وقياس مستوى التكافؤ الجنساني وتمكين المرأة في أفريقيا، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أداة رصد تتمثل في الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية الذي يسمح لصانعي القرار بتقييم أدائهم فيما يخص تنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى القضاء على تهميش المرأة.

وتقاس حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حسب مجالات أساسية تنطوي على سبعة قطاعات مختلفة ممثلة في الشكل 19 أدناه. وتقوم هذه المجالات بدور حاسم في تحسين الظروف المعيشية للمرأة فضلاً عن إشراكها في التنمية المستدامة والمشتركة لأفريقيا.

الشكل 15 حالة المساواة بين الجنسين

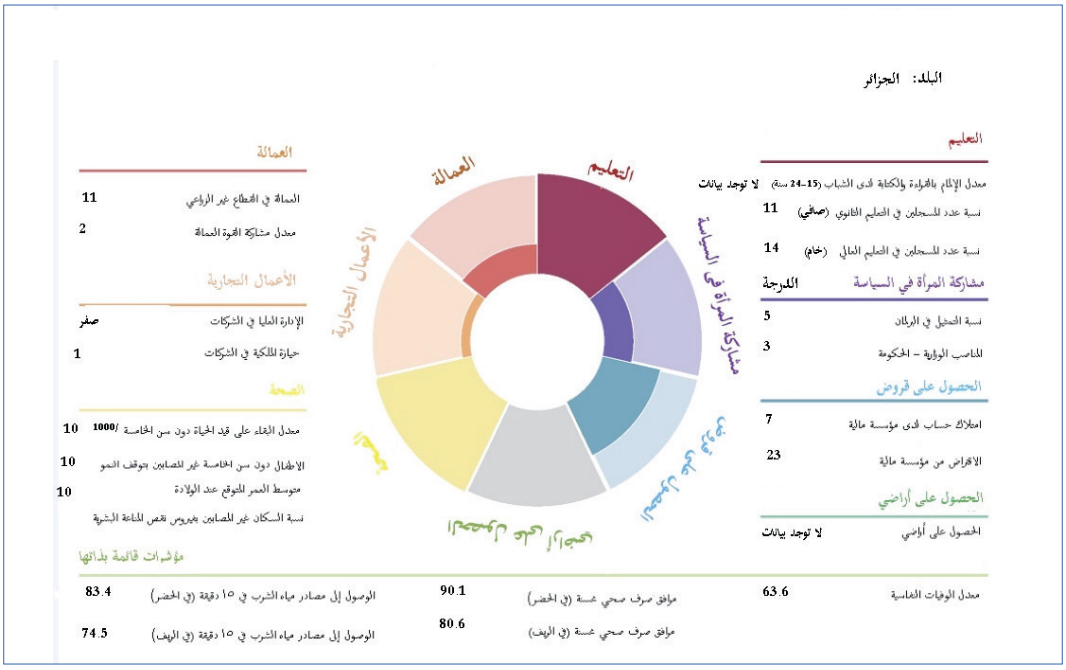

المصدر : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *2016*

تبين الإحصاءات في الجزائر وجود معدلات تكافؤ عالية لصالح الرجال في أهم المجالات مثل التعليم الجامعي والعمالة في القطاع غير الزراعي والحصول علي القروض (اقتراض كل من الرجال والنساء من المؤسسات المالية). غير أن حصة النساء المسجلات في كل من المرحلة الثانوية (النساء: *81,3* في المائة، الرجال: *77* في المائة) والتعليم العالي (النساء: *59* في المائة، الرجال: *41*في المائة)*3* تفوق نسبة الرجال. ونلاحظ تكافؤا ممتازا بين الفتيات والفتيان فيما يتعلق بصحة الطفولة.

ويلاحظ أيضاً أن معدل الوفيات النفاسية يبلغ *63.6* حالة وفاة لكل *100* ألف مولود حي.

أما نسبة النساء اللواتي يتقلدن مناصب وزارية فضعيفة *(20* في المائة) مقارنة بالرجال *(80* في المائة). ويُبين تمثيل النساء في البرلمان أن البلد قد حقق الدرجة المتوسطة في المساواة بين الجنسين، وهي خمسة *(5)* حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة *31.6* في المائة. ومن السكان الناشطين، تتراوح نسبة الرجال *66.5* في المائة في حين لا تمثل النساء سوى *16.4* في المائة من اليد العاملة.

ولقد تسنى تحقيق إنجازات في مجال التنمية الاجتماعية بفضل سعر برميل النفط المرتفع بقدر كاف نظراً لاعتماد الميزانية الحكومية بنسبة *60* في المائة على الجباية البترولية. ومنذ عام *2014*، يواجه البلد انخفاضا كبيراً في عائدات المواد الهيدروكربونية. ويثير تدهور المالية العامة، وإن لم تشهد بعدُ انخفاضاً في النفقات الاجتماعية، تساؤلات بشأن استدامة النموذج الإنمائي للبلد.

3 صافي تسجيل النساء مقابل صافي تسجيل الرجال.

5

التحديات التي ينبغي التصدي لها : ترشيد المالية العامة دون كبح النمو الاقتصادي

تملك الجزائر فرصاً كبيرة لتدارك العجز في المالية العامة، وذلك من خلال معالجة الموارد والنفقات معاً. ويعتبر خفض العجز المالي تحدياً على المديين القصير والمتوسط. فعلى المدى القصير، قد يكون من الأيسر التعامل مع النفقات بدل زيادة الإيرادات مما يستدعي ليس فقط زيادة كبيرة في القدرات الضريبية، بل أيضاً إصلاح نظام فرض الضرائب. ولكن تم خفض النفقات بشكل مفاجئ فقد يؤدي ذلك إلى آثار عكسية تتمثل في كبح النمو مما سيفضي إلى إغراق البلد في مرحلة ركود. ويعود ذلك إلى اعتماد نمو الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المواد الهيدروكربونية بشكل مفرط على النفقات العامة. ولا يزال هذا العنصر الداخلي للنمو (أي المستقل عن النفقات العامة) ضعيفاً للغاية، وبالتالي لابد أن يتم خفض العجز المالي بالتزامن مع بإصلاحات جريئة توفر ظروفاً اقتصادية إنمائية أقل اعتمادا على النفقات العامة.

1.5. العجز المالي : اعتماد المالية العامة بصورة مفرطة على المواد الهيدروكربونية

ارتفع عجز إلخزينة العامة من ناقص 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى ناقص 17 في المائة في عام 2015.

ومنذ 2006 وحتى 2015 ، تم تمويل إلخزينة العامة لاسيما بفضل صندوق ضبط الإيرادات الذي يتمثل في ادخار عام منذ عام 2006، يمكن للدولة استعماله ، لمواجهة الصعوبات المالية بسقف قدره 10 مليارات دولار. وانتقلت قيمة صندوق ضبط الإيرادات من 7917 مليار دينار جزائري في عام 2012 إلى 4960 مليار دينار جزائري في عام 2015 (الجدول 4).

الجدول 4 : صندوق ضبط الإيرادات (بمليارات الدنانير الجزائرية)

	2012	2013	2014	2015
الرصيد الافتتاحي	5 381.70	5 633.75	5 563.50	4 408.46
ضرائب نفطية حسب قانون المالية	1 519.04	1 615.90	1 577.73	1 723.00
ضرائب نفطية محصلة	4 054.35	3 678.13	3 388.36	2 275.00
فائض القيمة من الجباية البترولية	2 535.31	2 062.23	1 810.62	552.00
الأصول النقدية قبل الاقتطاع	7 917.01	7 695.98	7 374.14	4 960.46
تمويل عجز إلخزينة	2 283.26	2 132.47	2 965.70	2 886.50
إجمالي الاقتطاعات	2 283.26	2 132.47	2 965.70	2 886.00
الباقي بعد الاقتطاعات	5 633.75	5 563.51	4 408.46	2 073.96

المصدر: وزارة المالية، *2016*

يعود تدهور المالية العامة إلى اعتماد مفرط من قبل موارد الميزانية على الضرائب على النفط، إضافة إلى زيادة كبيرة في النفقات العامة لم يكن لها سوى أثر محدود على النمو وخاصة على تنويع الاقتصاد إذ تمثل الصناعة أقل من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في حين تستأثر صادرات المواد الهيدروكربونية بأكثر من 95 في المائة من إجمالي الصادرات. بالإضافة إلى ذلك فإن نمو قطاع الخدمات (التجارة والنقل) الذي قد يساهم بقوة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مرهون بقطاع المواد الهيدروكربونية.

وحتى عام 2014 الذي شهد بداية التراجع المتواصل في سعر برميل النفط، كانت الجباية البترولية تمثل أكثر من 60 في المائة من إيرادات الميزانية، وفي عام 2011 بلغت 71 في المائة. أما في عام 2015، تراجعت حصة الجباية في ميزانية الدولة إلى 47 في المائة، إذ انخفضت بنسبة 33 في المائة. (الجدول 5).

الجدول 5 : توزيع إيرادات الميزانية

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات عادية	32 في المائة	29 في المائة	32 في المائة	36 في المائة	39 في المائة	53 في المائة
جباية بترولية مدرجة في الميزانية	36 في المائة	28 في المائة	25 في المائة	28 في المائة	29 في المائة	36 في المائة
جباية بترولية محصلة	68 في المائة	71 في المائة	68 في المائة	64 في المائة	61 في المائة	47 في المائة

المصدر: وزارة المالية، أيار/مايو *2016*

وأدت زيادة النفقات التشغيلية (القائمة أساساً على ارتفاع كتلة الأجور) إلى ركود كبير في المالية العامة. فقد بلغت حصة النفقات التشغيلية في الميزانية ذروتها في عام 2013 بنسبة 69 في المائة، لتعود إلى الانخفاض في عام 2015 إلى نسبة 59 في المائة (الجدول 6).

الجدول 6 : النفقات العامة (بمليارات الدنانير الجزائرية)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النفقات التشغيلية	2 736	3 945	4 691	4 132	4 494	4 592
رواتب وأجور	1 139	1 681	1 907	1 715	1 860	2 114
معدات ولوازم وصيانة	122	130	135	149	162	147
الدين العام	51	105	94	104	91	
المعاشات التقاعدية للمجاهدين	148	154	178	227	218	211
إعانات التشغيل	316	422	426	401	427	414
العمل الاقتصادي والاجتماعي	961	1 453	1 951	1 595	1 697	1 620
نسبة النفقات التشغيلية من النفقات العامة	59 في المائة	65 في المائة	67 في المائة	69 في المائة	64 في المائة	59 في المائة

المصدر: وزارة المالية، *2016*

وفي عام 2015، لم تغط الضرائب العادية سوى 56 في المائة من النفقات التشغيلية، وكانت قد سجلت نسبة أضعف في عام 2011 حيث بلغت 39 في المائة. وانتقل العجز المالي خارج النفقات الرأسمالية من 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 1 في المائة في عام 2015 (الجدول 7). ويتميز نمو الضرائب العادية بالتذبذب بعض الشيء، فيكون أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المواد الهيدروكربونية تارة، وأقل من تارة أخرى. وفي عام 2015، بلغ معدل نمو الضرائب العادية 20 في المائة في حين ازداد الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المواد الهيدروكربونية بنسبة 8 في المائة في قيمته الاسمية. وهو ما أدى إلى تحسين معدل تحصيل الضرائب. وبصفة عامة، فعلى الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015، تحسن معدل تحصيل الضرائب بنسبة 65 في المائة (وزارة المالية).

الجدول 7 : معدلات النفقات التشغيلية

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو النفقات التشغيلية	31 في المائة	44 في المائة	19 في المائة	12- في المائة	9 في المائة	2 في المائة
معدل نمو الضرائب العادية	1- في المائة	18 في المائة	26 في المائة	7 في المائة	3 في المائة	20 في المائة
معدل النمو القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي باستثناء المواد الهيدروكربونية	19 في المائة	15- في المائة	14 في المائة	9 في المائة	7 في المائة	8 في المائة
الضرائب العادية على النفقات التشغيلية	48 في المائة	39 في المائة	41 في المائة	50 في المائة	47 في المائة	56 في المائة
رصيد الميزانية باستثناء النقات الرأسمالية - الناتج المحلي الإجمالي	12 في المائة	12 في المائة	9 في المائة	10 في المائة	6 في المائة	1 في المائة

المصدر: وزارة المالية، *2016*

2.5. خفض عجز الميزانية: هوامش مرونة هامة

يتطلب خفض العجز في الميزانية التصدي لعدة عراقيل، وهي :

- الحد من الأثر السلبي على النمو؛
- مراعات أخذ ركود الموارد الضريبية على المديين القصير والمتوسط؛
- تحسين أثر الإنفاق العام على النمو وامكانياته؛
- وفي هذا الصدد، ينبغي على السلطات الحكومية الجمع بين عدة تدابير.

1.2.5. زيادة الموارد وتنويعها

1.1.2.5. هوامش زيادة موارد الضرائب

يتم تحقيق تمويل عجز الميزانية سواء بزيادة الموارد (رفع الضرائب) أو باللجوء إلى الاستدانة. وبما أن الجباية البترولية تعتمد على أسعار النفط فإنها لا تمثل أداة يمكن للسلطات الحكومية التحكم فيها بصفة مباشرة بيد أن الضرائب العادية هي ما يمثل مورداً هامًّا للمالية العامة.

يقاس عبء الضرائب بمعدل الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي، أي عبء الضرائب في الاقتصاد. فقد بلغت نسبة الإيرادات العادية من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المواد الهيدروكربونية 19 في المائة في عام 2015. في حين بلغت الإيرادات الإجمالية 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 8 : عبء الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات العادية في الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المواد الهيدروكربونية	12 في المائة	17 في المائة	18 في المائة	18 في المائة	17 في المائة	19 في المائة
إجمالي الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي	34 في المائة	37 في المائة	37 في المائة	35 في المائة	32 في المائة	29 في المائة

المصدر: وزارة المالية، *2016*

وتنبغي مقارنة عبء الضرائب العادية بمتوسط عبء الضرائب داخل بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي الذي بلغ 34.1 في المائة في عام 2013. وفي جميع بلدان شمال أفريقيا، لا يتعدى ضغط الضريبة نسبة 20 في المائة، وهو ما يدل على توفر هامش مرونة لزيادة الإيرادات الضريبية.

ويقدم الجدول 9 أدناه توزيعاً للإيرادات العادية للخزينة العامة حسب نوع الاقتطاع. وفي عام 2015، مثلت الضرائب المباشرة (أي الضريبة على الدخل والضريبة على أرباح الشركات) نسبة 40.5 في المائة من الإيرادات العادية فيما بلغت الضرائب غير المباشرة نسبة 32.4 في المائة. وتشكل الضريبة على القيمة المضافة المحلية أقل من 11 في المائة من الإيرادات الضريبية. وينبغي مقارنة هذا المعدل بمتوسط منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي في عام 2013 حين بلغ 30.4 في المائة. كما أنه أقل من المعدلات المسجلة في بلدان شمال أفريقيا الأخرى على غرار تونس (29.5 في المائة في عام 2015) أو المغرب (29.6 في المائة في عام 2014).

وتراجعت حصة الضريبة على الأرباح في الإيرادات العادية، حيث انتقلت من 19.5 في المائة في عام 2010 إلى 13.1 في المائة في عام 2015.

وفي المقابل، ارتفعت حصة الضريبة على الدخل (الأجور) فانتقلت من 18.3 في المائة في عام 2010 إلى 23.1 في المائة في عام 2015، وهو الأمر الذي يؤكد أن هذا الارتفاع يعود لزيادة الأجور في الخدمة العامة. وبالفعل، نلاحظ أن حصة الضريبة على الدخل الإجمالي في الضريبة العادية ارتفعت بصورة معتبرة منذ عام 2011 لتنتقل إلى 24.5 في المائة بسقف قدره 28.2 في المائة في عام 2012.

الجدول 9 : هيكل الإيرادات العادية (بمليارات الدنانير الجزائرية)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمات مباشرة	559.4	686.4	862.4	823.1	881.2	1034.9
ضريبة على الدخل الإجمالي/رواتب	239.3	380.3	548.5	494.4	531.9	592.1
ضرائب أخرى على الدخل الإجمالي	58.3	54.8	59.8	62.4	70.5	94.9
ضريبة على أرباح الشركات	255.1	245.9	248.13	258.1	269.6	335.1
تسجيل وطوابع	39.8	48	56.2	62.5	70.7	88
تسجيل		20.6	25.3		30.9	31.5
طوابع		27.3	30.9		40.6	56.5
ضرائب على الأعمال التجارية	493.9	557.7	651.66	734.4	765.4	828.1
ضريبة القيمة المضافة/مواد نفطية	9.1	6.8	1.9	0.063	0	0
ضريبة القيمة المضافة المحلية	190.9	205.2	213.2	234.1	263.3	270.7
ضريبة القيمة المضافة على الواردات	252.1	293.8	375.42	442.4	441.7	484.8
ضريبة على الاستهلاك الداخلي المحلي	36.7	43.1	37.6	41.7	36.8	47
ضريبة على المواد النفطية	0.4	0.4	0.5	0.88	0.33	0.25
التعريفات الجمركية	183.6	222.2	337.57	403.7	370.9	410.2
إيرادات أخرى للميزانية	32.3	34.7	36.77	7.3	38.1	196.1
إجمالي الإيرادات العامة	1309	1549	1944.6	2031	2126.3	2557.3

المصدر: وزارة المالية، *2016*

وتبين هذه البيانات هامش المرونة الذي تملكه الدولة لزيادة الإيرادات الضريبية. وعلاوة على ذلك، فقد قُدرت العمالة في القطاع الموازي بحوالي 38.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 حسب الديوان الوطني للإحصائيات، وهو ما يوحي بوجود فرص لزيادة موارد الميزانية.

2.1.2.5. وسائل تعبئة الموارد الضريبية

يتم تحقيق زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي (بما أن الضريبة ترتكز اليوم على عدد لا يزال محدوداً من دافعي الضرائب والولايات)، وكذا رفع قدرات تحصيل الضريبة وإصلاح النظام الضريبي. وينبغي أن يشمل هذا الأخير، بوجه خاص: (1) تطوير النظام الضريبي المحلي، (2) وتوسيع القاعدة الضريبية.

وفيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي، وضعت الحكومة نظاماً للإقرار الضريبي الإرادي (مصحوباً بعفو ضريبي) ينتهي العمل به في كانون الأول/ ديسمبر 2016.

ويضمن قانون المالية لعام 2016 عدداً من الإجراءات المتواضعة من أجل زيادة الموارد الضريبية، منها:

الضريبة العقارية : زيادة قيمتها بالنسبة للأراضي الصالحة للبناء وغير المستغلة؛

زيادة نسبة الضريبة على القيمة المضافة من 7 في المائة إلى 17 في المائة على بعض المنتجات لاسيما الوقود، واستهلاك الغاز الطبيعي بكمية تفوق 2500 وحدة حرارية لكل ربع سنة، واستهلاك الكهرباء بكمية تفوق 250 كيلوواط في الساعة لكل ربع سنة. ويجدر التذكير بأن الإعانات الضمنية الموجهة للطاقة تكلف الدولة حوالي 1800 مليار دينار سنوياً.

- زيادة الضريبة على المنتجات النفطية:
  - بنزين ممتاز : 600 دينار/هكتولتر
  - بنزين عادي : 500 دينار/ هكتولتر
  - بنزين بدون رصاص : 600 دينار/ هكتولتر
  - ديزل : 100 دينار /هكتو لتر

ويعتزم قانون المالية لعام 2017 زيادة بمعدل نقطتين مئويتين في الضريبة على القيمة المضافة التي ستنتقل، تحت النظام العام، من نسبة 17 في المائة إلى 19 في المائة.

ومع ذلك، فإن زيادة الضريبة مهمة تستغرق وقتاً طويلاً: فعلى المدى القصير، ينبغي أن تلجأ الدولة لوسائل أخرى لزيادة مواردها. وبالتالي، اعتمدت الحكومة مؤخرا على الاقتراض الداخلي. فلقد أطلقت عملية الاقتراض الوطني من أجل النمو الاقتصادي في 17 نيسان/أبريل الماضي بمدة اكتتاب تمتد من نيسان/ أبريل إلى تشرين الأول/ أكتوبر2016. وتشمل نوعين من الالتزامات هما: التزامات لمدة 3 سنوات بمعدل فائدة قدره 5 في المائة، والتزامات لمدة 5 سنوات بمعدل فائدة قدره 5.75 في المائة. وحتى الآن، لم تكشف الحكومة عن العدد الإجمالي للمكتتبين.

لكن، وفي ظل تفاقم العجز الذي قارب 27 مليار دولار في عام 2015، لن يكفي الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الميزانية. وبالتالي، فإن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، مالم يحدث ارتفاع معتبر في سعر البرميل، يبدو وكأنه حتمية لا مفر منها. وفي حال أتيحت للبلد احتياطات صرف كافية تقيه من العجز في ميزان المدفوعات على المدى المتوسط، فلا شك في أن الاستدانة الخارجية لن تتم بالشروط ذاتها التي كانت عليها في سنوات التسعينيات. غير أن شروط الاقتراض تتوقف على قدرة البلد على الشروع في إصلاحات كبرى على وجه السرعة (انظر الفرع 5-3)

وتتمثل ثالث وسيلة لزيادة الموارد في عدم تمويل كافة مشاريع الاستثمار من ميزانية الدولة والتحلي بروح ابتكارية (لاسيما من الناحية المالية) في تمويل بعضها. وقد تم إجراء تعديلات على قانون الصفقات العمومية في عام 2015 بغرض استحداث، للمرة الأولى، تفويضات المرفق العام التي تسمح للقطاع إلخاص باستغلال الهياكل الأساسية الموفرة للخدمات. بيد أنه ينبغي النظر إلى ما هو أبعد من عقود تفويض الخدمات العامة وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص تسمح لهذا الأخير بتمويل واستغلال الهياكل الأساسية التي تقدم خدمة عامة.

وبطبيعة الحال، فإن اللجوء إلى آليات التمويل المختلطة أو ترتيبات مالية تنطوي على أموال القطاع الخاص لا يكون فقط في المشاريع الكبرى للهياكل الأساسية. وإذا أخذنا على سبيل المثال قطاع السكن، فإن بناء المساكن كلف المالية العامة سنوياً 415 مليار دينار4 في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015. وتوجد مع ذلك آليات قد تسمح بتخفيف العبء عن المالية العامة على غرار بيع الأراضي بسعر تفضيلي لمقاولين يلتزمون بكراسة الشروط. وفي هذا المجال، يمكن تعبئة الادخار الخاص أيضاً عن طريق آليات الادخار العقاري.

2.2.5. التحكم في تطور النفقات العامة

يتم التحكم في عجز الميزانية بالتحكم في النفقات أيضاً. وقبل وقوع صدمة 2014، كان الحفاظ على سعر البرميل في مستوى عالٍ بمثابة ظاهرة دائمة، إذ اعتقدت الدولة أنها تملك مَعينا ماليا لا ينضب فتسبب ذلك في زيادة هائلة في نفقاتها العامة دون أن تأخذ في الحسبان تأثير ذلك على الاقتصاد. وتُبين دراسة بنود الميزانية أن نفقات رأس المال قد شهدت نمواً سنوياً متوسطاً قدره 15.7 في المائة بين 2010و 2014، فيما سجلت النفقات التشغيلية نسبة 12.7 في المائة. وارتفعت نفقات الأجور بوتيرة سنوية متوسطة بلغت 14.7 في المائة. وزاد المتوسط السنوي للتحويلات الاجتماعية بنسبة 15.6 في المائة. وفي عام 2011، زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 66.6 في المائة (الجدول 10). وتشير دراسة هيكل التحويلات إلى أن هذه الزيادة تُعزى أساساً لدعم السكن (المضروب في 2.3) ودعم الأسعار (المضروب في 2.9). ولقد مثلت التحويلات الاجتماعية نسبة 10.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015.

4 وزارة المالية [17]

الجدول 10 : التحويلات الاجتماعية (بمليارات الدنانير الجزائرية)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دعم السكن	324.5	754.1	461.7	250.6	255.2	357.1
دعم الأسرة	318.6	492.4	423.2	405.6	422.1	451.1
منح أسرية	44.4	41.6	41.4	41.9	42.5	42.6
دعم التعليم	87.6	89.2	90.2	100.3	103.0	109.5
دعم أسعار الحبوب الغذائية والحليب ..إلخ	96.2	279.1	215.6	197.4	213.7	225.5
إتاحة الكهرباء والغاز والماء	90.4	82.4	76.0	66.0	63.0	73.6
دعم المتقاعدين	144.0	139.5	250.0	257.9	252.1	251.3
دعم الصحة	199.3	367.8	364.9	263.7	320.5	323.2
دعم المجاهدين	124.1	125.7	156.9	171.9	180.6	198.2
دعم الفقراء وذوي الإعاقة وذوي الدخل الضعيف	128.8	185.5	211.8	224.6	178.7	169.7
إجمالي التحويلات	1 239.3	1 065.1	1 868.5	1 574.4	1 609.1	1 750.6
التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي	10.3 في المائة	14.2 في المائة	11.5 في المائة	9.5 في المائة	9.4 في المائة	10.4 في المائة

المصدر: وزارة المالية، *2016*

شكل مجموع الإعانات (المباشرة وغير المباشرة) حوالي 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، وبلغت تلك المرتبطة بالمنتجات المولدة للطاقة 2080.45 مليار دينار في العام نفسه.

وإجمالاً، مثلت الإعانات والنفقات التشغيلية أكثر من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين 2010 و2015.

وإذا أردنا خفض عجز الميزانية فإنه من الضروري التحكم في النفقات. ولهذا الغرض، يتعين إصلاح نظام الإعانات الظاهرة والضمنية معاً. والأكيد أن الحفاظ على شبكة الأمان أمر مهم في ظل تزايد معدلات البطالة، ولكن التحويلات غير الموجَّهة لا تسمح بضمان توزيع أمثل للموارد الموجهة للفئات السكانية الأضعف. وكما تمت الإشارة إليه أعلاه، يتوجب دعم المساكن من خلال تخفيف العبء الذي يثقل كاهل المالية العامة (تعبئة الادخار الخاص، وآلية بيع الأراضي للمقاولين بأسعار مغرية شريطة بناء مساكن بأسعار في

المتناول، وتطوير عروض المساكن الموجهة للإيجار ...إلخ). ويمكننا جعل دعم الأسعار أكثر فعالية (وبالتالي أقل كلفة للمالية العامة) من خلال تعزيز ضبط أسواق السلع الأساسية، لاسيما المنتجات الطازجة وإيقاف دعم المنتجات المستوردة.

ومن شأن توجيه الإعانات، المقرونة بخفض تدريجي في معدل الإعانات العامة، أن يسمح بخفض العبء المالي الذي يثقل كاهل الدولة دون إلحاق الضرر بالفئات السكانية الأضعف. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الإعانات الموجهة للحليب والسكر على سبيل المثال يستفيد منها أصحاب المصانع، الأمر الذي يتنافى مع الوجهة الأساسية لهذه الإعانات.

ويتعين برمجة الخفض التدريجي للإعانات بالتوازي مع التدابير التي تهدف إلى تحفيز إنشاء مناصب عمل دائمة لاسيما (بغية تخفيض حجم السكان الذين يحتاجون للمساعدات)، وضمان استقرار مستديم للاقتصاد الكلي من أجل احتواء التضخم على وجه الخصوص.

3.2.5. زيادة فعالية النفقات العامة

يتمثل المحور الثالث الأساسي في أي سياسة تهدف إلى التحكم في عجز الميزانية وضمان التوزيع الأمثل للموارد في بلوغ الحد الأقصى من أثر النفقات العامة. ويندرج استهداف هذه المساعدات ضمن هذا المحور بما أنه يسمح باستجابة أفضل لاحتياجات الحد من الفوارق المقرون بخفض تكاليف الفرص البديلة للتحويلات الاجتماعية.

وتفترض زيادة فعالية النفقات منحها أهدافاً كمية قابلة للقياس. وتبدو برمجة ميزانية تتمحور حول معايير الأداء أمرًا في غاية الأهمية. وتجري حالياً عملية إصلاح مالي في هذا الصدد. ويتمثل الهدف من الإصلاح المالي الذي شرعت فيه وزارة المالية في تعزيز استدامة الميزانية على المدى المتوسط من خلال :

- الاعتماد على التنبؤات الاقتصادية الكلية وإعداد ميزانية متعددة السنوات ومتجددة. وينظم هذا الإصلاح من خلال إطار الإنفاق المتوسط الأجل الذي وضع بموجب قانون المالية. وسيوضع إطار للميزانية متوسط الأجل بصورة رسمية انطلاقاً من عام 2017.

ويهدف إطار الإنفاق المتوسط الأجل إلى :

- تعزيز استدامة السياسات العامة من خلال ضمان تماشي أثرها المالي المستقبلي مع الإمكانيات المالية للدولة والإطار الاقتصادي الكلي؛
- زيادة فعالية موارد الميزانية من خلال تعزيز العلاقة بين الاستراتيجيات القطاعية والميزانية السنوية؛
- السماح للمسيرين بقراءة أفضل لإمكانيات إعداد ميزانية متعددة السنوات والتأكد من انسجام مختلف عناصر ميزانية الدولة؛
- تحسين ظروف إعداد قانون المالية وتعزيز فعالية التحكيم بين القطاعات.

إعادة تصميم وإثراء عملية إعداد الميزانية: يعرف مشروع التحديث تقدماً فعلياً، لاسيما من خلال مواءمة تسميات الميزانية بحيث تتماشى

مع المعايير الدولية وتصنيفها حسب البرنامج والسياسة العامة الناتجة عنها (أي 113 برنامجاً وزارياً موزعا على 322 برنامجاً فرعياً).

وضع نظام معلومات مدمج على مستوى وزارة المالية، وهي العملية التي يجري تنفيذها حالياً.

3.5. الإصلاح من أجل خفض هشاشة الاقتصاد نتيجة الصدمات التي قد تصيب النفقات العامة

ينبغي على الجزائر أن تنفذ على جناح من السرعة مجموعة من الإصلاحات العميقة من أجل، دعم تصحيح أوضاع المالية العامة (وجعله أقل سوءا)، من جهة، وتسريع تحولها الهيكلي من جهة أخرى.

ويكمن مربط الفرس في التعجيل بتعزيز قدرات الاقتصاد في مجال توفير مناصب عمل مستدامة، لاسيما من أجل ما يلي: (1) زيادة موارد الميزانية، (2) وخفض عبء التحويلات الاجتماعية على المالية العامة (3) وخفض عبء العمالة المدعومة في ميزانية الدولة التي بلغت 1.45 مليون منصب عمل بين 2011 و2015.

وتسمح ثنائية تنويع الاقتصاد والإصلاح الضريبي في الحد من عدم استقرار المالية العامة. والأكيد أن تحقيق التنويع يتطلب وقتاً ولا يمكن الاكتفاء عند تحسين المالية العامة بتوسيع القاعدة الضريبية. فعلى المدى القصير، يعتبر ترشيد المالية العامة وإحداث "صدمة إصلاحات" حقيقية أمرين حيويين لتحفيز قدرات الاقتصاد على تحقيق الثروة. وقد شُرع في عملية الإصلاح الضريبي في عام 2015 وتشمل بوجه خاص رفع الضرائب الداخلية والخفض التدريجي للرسم على النشاط المهني،5 وتبسيط إجراءات الإقرار الضريبي وتحديث الإدارة الضريبية بهدف رفع قدرات تحصيل الضرائب. وعلاوة على ذلك، تعكف وزارة المالية حاليا على عملية تحديد النفقات الضريبية بما فيها التهرب الضريبي وخفضها. ويتماشى هذا الإصلاح مع الإصلاح العميق للنظام الضريبي الذي شُرع فيه في عام 1992، ولا يزال مستمراً لحد الآن.

ويشمل ترشيد المالية العامة تعزيز فعالية النفقات العامة في جميع المجالات والقطاعات (انظر 3-2-5). وينبغي أن تكون الطلبات العامة محددة الأبعاد بشكل أفضل حتى تراعي قدرات استيعاب الاقتصاد وترفع تأثيرها على النسيج الاقتصادي المحلي إلى أقصى حد. ومع ذلك، لابد من إعادة النظر في دور النفقات العامة في تنمية قطاع الإنتاج في ظل خفض موارد الميزانية.

وتتمثل "صدمة الإصلاحات" في اعتماد تدابير طموحة من أجل إنجاز ما يلي على جناح السرعة: (1) تحسين بيئة ممارسة الأعمال التجارية (2) وتحديث النظام المصرفي وضمان التعجيل بتطوير السوق المالية (3) وجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية (لم تحصل الجزائر سوى على 1.488 مليار دولار في عام 2014، مقابل 3.582 مليار دولار في المغرب و4.783 مليار دولار في مصر) من أجل تعزيز تنمية القطاع الصناعي والصادرات.

5 الرسم على النشاط المهني هو رسم على حجم تداول الأعمال تُستخدم المبالغ المجمعة منه لتمويل المجتمعات المحلية. وينص قانون المالية لعام 2016 على خفض هذا الرسم من 2 إلى 1 في المائة بالنسبة للنشاطات المنتجة للسلع الأساسية.

الإطار 3 : الخطوط العامة للإصلاح الضريبي

لقد كان الهدف من الإصلاح الضريبي لعام 1992 هو تحديث نظام ضريبي معقد ومنخفض المردودية وغير ملائم للتطور الاقتصادي، حيث لم يكن يساهم بصفة فعالة في دينامية النمو.

فأطلق الإصلاح الضريبي لعام 1992 في إطار تنفيذ سياسة ضريبية ترتكز على الفعالية والعدالة، فنتجت عنه ثلاثة تغييرات مهمة وهي: الدخول الضريبية على القيمة المضافة حيز النفاذ، واستحداث الضريبة على أرباح الشركات، وتطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي.

وفي إطار هذه العملية، واصلت الإدارة الضريبية جهودها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة بهدف بناء نظام ضريبي حديث وديناميكي يتماشى مع تطور المجتمع ومتطلبات الاقتصاد المفتوح. وتتمثل الأهداف الأساسية هذا الإصلاح في ما يلي :

- سياسة تحديث الإدارة الضريبية: من خلال تزويدها بتنظيم مستوحى من أفضل التجارب الدولية بواسطة إعادة تنظيم المديرية العامة للضرائب حسب خطوط وظيفية بالنسبة للمصالح المركزية ووفقاً لمبدأ التقسيم بالنسبة للمصالح التشغيلية، لاسيما من خلال إنشاء مديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب. ولقد تم تعزيز إجراء التحديث هذا من خلال إنشاء نظام للمعلومات من أجل تشكيل قاعدة بيانات عامة ومشتركة بين جميع هياكل المديرية العامة للضرائب، وهو ما يسمح بإدارة المعلومات الضريبية لاتخاذ أفضل القرارات.
- مواءمة الإجراءات الضريبية والجمركية وتبسيطها من خلال :
  - تبسيط إجراءات إدارة الضريبة وتحصيلها؛
  - إلغاء بعض الضرائب والرسوم؛
  - خفض معدلات الضريبة على القيمة المضافة إلى مستويين؛
  - تحديد معدل للضريبة على أرباح الشركات حسب طبيعة النشاط؛
  - تخفيض معدلات جدول الضريبة على الدخل الإجمالي وإعادة تحديدها؛
  - إنشاء الضريبة الجزافية الوحيدة والنظام المبسط (2008)؛
  - توسيع الوعاء الضريبي وتحسين التحصيل؛
  - تحديث جداول الرسوم العقارية ذات التوزيع المحلي؛
  - وضع ضريبة داعمة للاستثمار والعمالة من خلال منح عدة امتيازات ضريبية وتخفيضات ملموسة لمعدلات التعريفات والرسوم؛
  - تحسين المردودية وتعزيز تدابير الرقابة ومكافحة التهرب الضريبي؛
  - توزيع أفضل للعبء الضريبي؛
  - المحافظة على ضغط ضريبي قابل للاحتمال؛

- تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمستخدمين من خلال :
  - إنشاء مديرية العلاقات العمومية والاتصال من أجل وضع سياسة اتصال تستهدف دافعي الضرائب ووسائل الإعلام؛
  - إنشاء مديرية للمعلومات والوثائق الضريبية من أجل جمع المعلومات الضريبية وتشكيل قاعدة بيانات ومنح رقم تعريف ضريبي للأشخاص النشطين ضريبياً؛
  - وضع خدمات إلكترونية جديدة عبر الانترنت (الإقرار الإلكتروني، الدفع عن بعد... إلخ)
  - إقامة نظام ضبط أو امتثال ضريبي طوعي يتم من خلاله فرض ضريبة تقديرية لإبراء الذمة قدرها 7 في المائة على المبالغ المودعة في المصارف.

وكشفت الحكومة مؤخراً عن نموذج نمو جديد موجه في آن واحد للتصدي لآثار تراجع سعر النفط ولتسريع تنويع الاقتصاد.

ويرتكز النموذج الجديد للنمو الاقتصادي على سياسة ميزانية مبتكرة قائمة لاسيما على:

- تحسين إيرادات الضرائب العادية من أجل تغطية النفقات التشغيلية وكذا نفقات التجهيزات العامة التي لا يمكن تقليصها وذلك بحلول 2019؛
- تحقيق خفض ملحوظ في عجز الخزينة بحلول الموعد نفسه؛
- حشد موارد إضافية في السوق المالية المحلية.

وتعتزم الحكومة أيضاً إيلاء الأولوية للاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية التي تُولد تأثيرات مضاعفة على القدرات الإنتاجية للبلد وتكثيف الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة على غرار الطاقات المتجددة والصناعة الزراعية والخدمات والاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة والصناعة التحويلية للمواد الهيدروكربونية بالإضافة إلى المناجم.

وفي الأخير، يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد أيضاً على:

- استئناف إنتاج المواد الهيدروكربونية
- تحفيز إنشاء المؤسسات من خلال مواصلة تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال
- فتح القطاعات غير الإستراتيجية أمام الاستثمارين الخاص والعام
- تعزيز الصادرات باستثناء المواد الهيدروكربونية.

ويعتبر التحول الهيكلي مجالاً هاماً ويشكل جزءاً لا يتجزأ من النموذج الإنمائي الجديد. وترى الحكومة أن تنفيذ هذا النموذج الجديد سيسمح بتحقيق نمو بنسبة 3.5 في المائة في عام 2016 و4 في المائة في عام 2017. وستحظى الصناعة بمرتبة هامة فيه، حيث يتمثل الهدف المعلن للسلطات العامة في تحقيق نسبة نمو قدرها 7 في المائة.

ويجري حاليا إعداد استراتيجية صناعية جديدة ينصبُّ التركيز فيها على عدد محدود من القطاعات. وتندرج خطة تطوير القطاع الصناعي ضمن إطار خطة العمل العامة للحكومة التي تعتبر قطاع الصناعة والمناجم قطاعاً أساسياً في سياسة تنويع الاقتصاد. فتشكل التنمية الصناعية في هذا السياق طموحاً وقضية من الدرجة الأولى. ولقد أشارت المادة 75 من قانون المالية لعام 2015 إلى 14 مجالاً صناعياً[6] يتوجب تشجيعها. وتنطوي هذه المجالات على إمكانيات حقيقية للنمو بالنظر للقدرات الوطنية التي تم وضعها والتي قد يستطيع أن يحل إنتاجها محل الاستيراد تدريجياً.

وترتكز خطة التنمية الصناعية على ثلاثة محاور أساسية هي :

- تطوير النظام الصناعي والمنجمي الوطني من خلال تنظيم أفضل لفروع الإنتاج وتطوير التكامل وتعزيز الإنتاج الوطني وتكثيف نسيج المؤسسات ؛
- تعزيز التنافس في القطاع الصناعي وتحسينه عن طريق ثلاث آليات هي :
  - تحسين الإنتاجية لمواجهة المنافسة الدولية؛
  - تحقيق الاتساق في آليات دعم المؤسسات؛
  - تنشيط هياكل الدعم المحلية.
- تعزيز بيئة محفزة على الاستثمار لاسيما من خلال :
  - إعادة تصميم الإطار التنظيمي الذي يضبط الاستثمار؛
  - تحسين العرض العقاري من خلال إعادة تهيئة المناطق الصناعية وإنشاء حوالي خمسين مجمع صناعي جديد؛
  - تحسين بيئة ممارسة الأعمال التجارية بواسطة تسهيل الإجراءات وإزالة العراقيل المرتبطة بالاستثمار وإنشاء المؤسسات.

وختاماً، فإن تواصل انخفاض أسعار النفط يستدعي وضع برنامج إصلاحات عميقة يهدف إلى ترشيد النفقات العامة دون إرهاق محرك النمو والاستثمار العام. وتبقى الجزائر، على المدى القصير، في منأى عن التعرض لأزمة في ميزان المدفوعات ولكنها قد تواجه أزمة أكبر حجماً إذا لم تحقق تحكماً سريعاً في المالية العامة وتنويعاً في اقتصادها. وتثير مسألة الإصلاحات قضيةَ بالحوكمة العامة لاسيما من أجل تعزيز قدرات التحكم في الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذها. وعلى غرار بلدان مثل ماليزيا أو إندونيسيا أو الهند، توصي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإنشاء وحدة توجيهية تتولى أهم الإصلاحات الواجب تطبيقها، تكون تحت سلطة رئيس الوزراء. ويستدعي تباطؤ وتيرة تنفيذ الإصلاحات ووالصعوبات الناتجة عن ذلك إنشاء هيئة رسمية تتمتع بالصلاحية اللازمة لتسريع الإصلاحات ورفع العراقيل التي تعترض إنجازها. وتوصي أيضاً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا البلد بالتحلي بوضوح أكبر في سياسته الاقتصادية وتكثيف التواصل سواء تجاه المجتمع المدني أو على المستوى إلخارجي بشأن تنفيذ الإصلاحات.

6 القطاعات هي: الحديد والصلب، والموارد المائية، والأجهزة الكهربائية والمنزلية، والصناعة الكيميائية، والميكانيكا وصناعة السيارات، وصناعة المستحضرات الصيدلانية، وصناعة الطيران، وبناء السفن وإصلاحها، والتكنولوجيات المتقدمة، وصناعة المواد الغذائية الزراعية، والمنسوجات والملابس، والجلود ومشتقاتها، والأخشاب وصناعة الأثاث.

6

الموجز القُطري للجزائر: تقييم جودة البيان

مذكرة منهجية بشأن تقييم جودة البيانات

الديموغرافيا	القيمة	التقييم
السكان (بالملايين)	(2015p) 39.96	1
أطفال (0-14 سنة، نسبة مئوية)	(2015p) 29%	1
بالغين (15 – 65 سنة، نسبة مئوية)	(2015p) 65%	1
مسنين (أكبر من 65 سنة، نسبة مئوية)	(2015p) % 6	1

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي وأداءمؤشرات القطاعات	القيمة	التقييم
الأسعار الحالية للناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدنانير الجزائرية)	(2015) 16.799.214	1
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (نسبة مئوية)	(2015) 3.9	1
معدل التضخم (نسبة مئوية)	(2015) 4.8	2
رصيد الحساب الجاري (بمليارات دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)	(2015) 27.48	2

الاتجاهات الاقتصادية ومؤشرات الأداء	القيمة	التقييم
إجمالي الصادرات (بملايين الدنانير الجزائرية)	(2014) 4.917.598	1
إجمالي الواردات (بملايين الدنانير الجزائرية)	(2014) 4.719.708	1
تدفقات الاستثمار المباشر الوارد (بملايين الدنانير الجزائرية)	(2015p) -69.400	2

التعليم والعمالة	القيمة	التقييم
صافي نسبة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي	(2014) 97.9	1
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في سن 15-24	(2015) 98.2	1
معدل البطالة (نسبة مئوية)	(2015) 11.2	1
معدل بطالة الشباب (نسبة مئوية)	(2015) 29.8	1
معدل السكان الذين يعيشون بأقل من (2) دولارين يومياً	(2011) 5.5	1

الصحة	القيمة	التقييم
معدل الوفيات دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	(2015) 25.7	1
معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)	(2015) 20.7	1
معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل 1000 مولود حي)	(2015) 13.9	1
معدل وفيات الأمهات (لكل 100 ألف مولود حي)	(2014) 60.3	1

دليل رموز مصادر البيانات

1 - الديوان الوطني للإحصائيات

2 – البنك المركزي الجزائري

7

المراجع

وزارة المالية، 2015، بيانات إحصائية، http://www.mf.gov.dz

مذكرات عن الظروف الاقتصادية، 2016، بنك الجزائر

إسقاط على أساس التعداد العام للسكان والمساكن، 2008

تقديرات على أساس التعداد العام للسكان والمساكن، 2008؛

منظمة الأمم المتحدة، 2014، توقعات التوسع الحضري في العالم، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012، التقرير الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية.

مجلس المحاسبة، 2014، الجزائر، تقرير عن النظام التعويضي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013 - 2015، التقرير الوطني عن التنمية البشرية.

منظمة الصحة العالمية، 2015، التقرير الخاص بالصحة في العالم.

اليونسكو، 2014، الموجز القطري حول التعليم

الديوان الوطني للإحصائيات، 2015، التشكيل الديموغرافي في الجزائر، 2015، الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 740، الجزائر.

الديوان الوطني للإحصائيات، 2013 - 2015، استقصاء حول العمالة، الجزائر

وزارة التعليم العالي2011، دراسة استقصائية متعددة المؤشرات 2012 - 2013

الاتحاد البرلماني الدولي، 2016، التقرير السنوي.

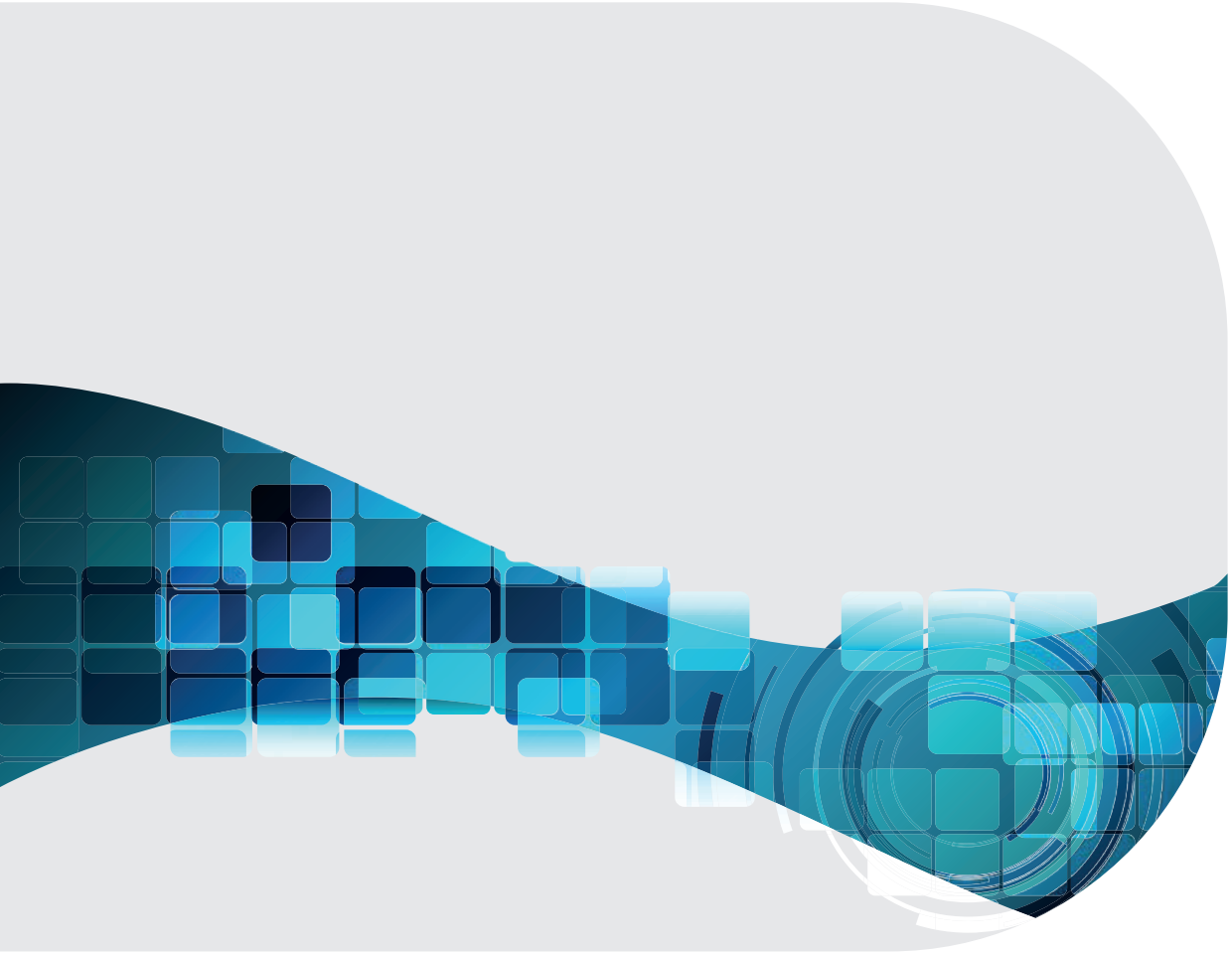

ISBN 978-99944-70-20-4

UNECA.ORG

تم الطبع في أديس أبابا (إثيوبيا) من طرف مجموعة
الطباعة والنشر للجنة الاقتصادية لأفريقيا. 2004 : ISO 14001